تقارير تفقّـد

بوزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية

مقدّمـــة:

تبعا لمقتضيات القانون الأساسي عـدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في24 مارس 2016 والمتعلّق بالنّفاذ إلى المعلومة، وخاصة الفصل 06 منه، وطبقالمنشور رئيس الحكومة عدد 19 لسنة 2018 المؤرّخ في 18 ماي 2018 المتعلّق بالحق في النّفاذ إلى المعلومة، وحيث شمل هذا الحق جملة من الوثائق التي تنجزها الهياكل والمؤسسات الإداريّة بعينها ومنها تقارير الهيئات الرقابيّة المنجزة طبقا للمعايير المهنيّة الدوليّة، تبادر وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتيّة بنشر جانب من تقارير التفقّد المنجزة خلال السنوات الأخيرة وتضعها على ذمّة طالبي النفاذ إلى المعلومة للإطلاع عليها على صفحة الواب الخاص بها.

هذا وتجدر الإشارة أنّ التفقديّة العامّة لوزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتيّة قد تعهّدت خلال السنوات الخمس الأخيرة بمهمات رقابيّة عديدة شملت عددا من المؤسّسات والهياكل الإداريّة وغطّت أغلب مجالات تدخّل الوزارة، وقد إنتهت هذه التقارير في أغلبها إلى إصدار توصيات لمعالجة النقائص التي تمّت ملاحظتها، كما إنتهى بعضها إلى إتخاذ إجراءات ردعيّة في شأن الإخلالات التي تمّ تسجيلها، علما أنّ كل التقارير يتمّ توجيهها إلى الجهة المعنيّة بالتقرير والجهات المختصّة على غرار الكتابة العامّة للحكومة والهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد ومحكمة المحاسبات والهيئة العليا للرقابة الإداريّة والماليّة.

هذا ويتعيّن التذكير أنّ التفقديّة العامّة لوزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتيّة تسعى للإلتزام الدائم بالمعايير المهنيّة الدوليّة للمهام الرقابيّة سواء على مستوى الإعداد أو مباشرة المهمّة أو صياغة التقارير وتوثيق المهمات رغم محدودية الإطار البشري وعدم تلاؤم وسائل العمل المتاحة مع متطلبات المهام الرقابيّة.

هذا وستتمّ عمليات نشر التقارير على مراحل بعد القيام برفع المعطيات الشخصيّة منها.

تقريـــر تفقد
بالإدارة الجهوية للتّجهيز بالمنستير
-=oOo=-

في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2014 قامت التفقدية العامة بإجراء مهمة تفقد معمق للإدارة الجهوية المنستير شملت كل الجوانب الفنية والإدارية والمالية.

مصدر المهمة: البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2014.

المهمّـــة :الإذن بمأموريّة عـ202ـدد/2014 بتاريخ 10جوان 2014.

المدّة : من 2014/06/10 إلى 2015/02/20.

نوعية المهمة: تفقد معمق لكل أوجه التصرّف.

فحوى المهمّة: زيارة ميدانيّة للإدارة الجهويّة للتّجهيز بالمنستير ولبعض مشاريع البنايات المدنيّة والجسور والطرقات ومراقبة عامّة للطّرقات المرقّمة والمسالك الرّيفيّة و لورشة إصلاح المعدّات ولمختلف الفروع والمصالح (الجسور والطرقات، البنايات المدنيّة، الإسكان، التّهيئة العمرانيّة والتّرابيّة، الشؤون الإداريّة والماليّة والعقاريّة والأرشيف، مكتب الضّبط ،مغازة المواد المكتبيّة ومواد التّنظيف)،والتّثبّت من مدى إتّباع مختلف الإجراءات القانونيّة والتنظيميّة التّى نصّت عليها مختلف النّصوص القانونيّة والترتيبيّة في الغرض وإجراء العديد من المقاربات على غرار مخزون الزّيوت وقطع الغيار والتّصرّف في المحروقات، والتّثبّت من نسبة التّأطير ومن حسن توظيف الموارد الماليّة والبشريّة.

<u>نتائج مهمّة التّفقّد المعمّق:</u>

1) نقص في إحكام حفظ المواد المخزّنة والتّصرّف فيها وعدم القيام بالجرد الفعلي لمخزون المواد المكتبيّة وقطع الغيار إضافة إلى رداءة الفضاءات المعدّة لذلك.
2) نقص في عدد العملة المختصّين في سياقة المعدّات وهو ما أدّى إلى تقليص عدد الفروع بشكل لافت للنّظر و تدنّي في خدمات الصّيانة من طرفها.
3) نقص هام في صيانة الطرقات تجلّى خاصّة في غياب برنامج واضح في تدخّل الفروع وتدهور العديد من الطرقات المحليّة والجهويّة خاصّة، حيث لوحظ تآكل الحواشي ونقص العلامات العموديّة والصّوى الكيلومتريّة وعدم جهر المجاري المحاذية للطّريق.
4) بطء في إعداد الدّراسات وغياب توثيق التّدخّلات في مختلف مراحلها وتقصير في القيام بالتّنسيق اللاّزم بين الأطراف المتدخّلة من مصمّمين وأصحاب المشاريع ممّا أثّر سلبيّا على جودة الإنجاز والتّحكّم في الكلفة.
5) تأخير في إنجاز مشروع بناء جسر على وادي المالح بالطّريق الجهويّة 88 ومشروع إتمام وصلة السّاحل لأسباب خارجة عن نطاق الإدارة.
6) اقتناء سيارتي مصلحة لمتابعة المشاريع على البند المخصّص لتركيز الحضيرة في مخالفة صريحة لأحكام الأمر المنظّم للصفقات العموميّة.

7) عدم الإلتزام بالتّراتيب القانونيّة المنظّمة لسير عمل اللّجان الفنيّة لرخص البناء والتّقسيمات يتجلّى خاصّة في إشراف مصلحة الإسكان على اللّجنتين وعدم إحترام آجال دراسة الملفّات والنّظر في الملفّات بتركيبة غير متلائمة.

مقترحات فريق الرقابة :

أوصى فريق الرقابة بجملة من المقترحات قصد تفادي الإخلالات وتحسين مردودية مختلف مصالح الإدارة الجهوية وتتلخص خاصة في :

- توفير مقر للأرشيف بالإدارة الجهويّة للتّجهيز بالمنستير بما يتلاءم ومتطلّبات خزن الوثائق الإداريّة.
- ضرورة ترشيد استهلاك المواد المكتبيّة وضبط الحاجيات بكلّ دقّة قصد تفادي تراكم المخزون وتفادي نفاد صلوحيّة بعض المواد.
- يؤكّد فريق الرّقابة على ضرورة جرد كلّ المواد وقطع الغيار المخزّنة و تدوينها في سجلاّت خاصّة.
- ضرورة إجراء المقاربات الضّروريّة لحركة المعدّات واستهلاك المحروقات من خلال المتابعة الدّوريّة لدفاتر وسائل النّقل.
- ضرورة الإعداد المسبق لبرنامج تدخّلات الفروع ودعوة الإدارة العامّة للجسور والطرقات إلى توضيح التّوجّهات العامّة بخصوص أنشطة الفروع و المعدّات ومآلها.
- دعوة الإدارة إلى التّعاطي بأكثر جدّية مع الدّراسات من خلال توثيق تدخّلاتها في مختلف المراحل والقيام بالدّور المناط بعهدتها في التّنسيق بين جميع الأطراف المتدخّلة.
- ضرورة تحيين جداول متابعة المشاريع والتّثبّت من دقّة المعطيات المضمّنة بها والحرص على إعدادها بطريقة أفضل.
- ضرورة قيام الإدارة بالدّراسات اللاّزمة لمختلف الأقساط والسّهر على إنجازها من طرف مختصّين وذلك قصد سلامة مستعملي البنايات والتّحكّم في الكلفة.
- يتعيّن على الإدارة مزيد التّحري عند تسديد مبالغ ماليّة بعنوان التّزوّد والإلتزام بالفقرة الثّالثة من **منشور وزير التّجهيز والإسكان التّنمية المستدامة عدد 58 لسنة 2014 المؤرّخ في 03 جويلية 2014** حول احترام التّراتيب أثناء تنفيذ بنود الصّفقة.
- ضرورة غلق ملفّات الختم النّهائي للمشاريع في آجالها القانونيّة.
- العمل على تطبيق **قرار وزيرة التّجهيز والإسكان المؤرّخ في 07 أفريل 2007** الذّي ينصّ على وجوب حضور المهندس المعماري لعرض ملفه واتّخاذ الإجراءات في صورة غيابه واعتماد **منشور السيّد وزير التّجهيز بتاريخ 10 جويلية 2013** حول نفس الموضوع.

وقد تمّت موافاة الإدارة الجهويّة بملاحظات التّفقديّة العامّة قصد الشّروع في رفع الإخلالات والنّقائص والبدء في الإصلاحات اللاّزمة.

تقريـــر تفقد
بالإدارة الجهوية للتّجهيز بسليانة
-=oOo=-

في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2014 قامت التفقدية العامة بإجراء مهمة تفقد معمق للإدارة الجهوية بسليانة شملت كل الجوانب الفنية والإدارية والمالية .

مصدر المهمة: البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2014.

المهمّـــة :الإذن بمأموريّة عـ250ـدد/2014 بتاريخ 23سبتمبر 2014.

المدّة : من 2014/06/23 إلى 2014/09/23

نوعية المهمة: تفقد معمق لكل أوجه التصرف.

فحوى المهمّة: زيارة ميدانيّة للإدارة الجهويّة للتّجهيز بسليانة ولبعض مشاريع البنايات المدنيّة والجسور والطرقات ومراقبة عامّة للطّرقات المرقّمة والمسالك الرّيفيّة ولورشة إصلاح المعدّات ولمختلف الفروع و المصالح (الجسور والطرقات، البنايات المدنيّة، الإسكان، التّهيئة العمرانيّة والتّرابيّة، الشؤون الإداريّة والماليّة والعقاريّة والأرشيف، مكتب الضّبط ،مغازة المواد المكتبيّة ومواد التّنظيف)والتّثبّت من مدى إتّباع مختلف الإجراءات القانونيّة والتّنظيميّة التّى نصّت عليها مختلف النّصوص القانونيّة والترتيبيّة في الغرض وإجراء العديد من المقاربات على غرار مخزون الزّيوت وقطع الغيار والتّصرّف في المحروقات،والتّثبّت من نسبة التّأطير ومن حسن توظيف الموارد الماليّة والبشريّة.

<u>نتائج مهمّة التّفقّد المعمّق:</u>

1) ضعف صيانة مقر الإدارة الجهويّة للتّجهيز بسليانة الذّي أصبح في وضع غير لائق خاصّة من حيث المظهر الخارجي (الطّلاء والنّوافذ والمدخل الرّئيسي ...).
2) نقص في كفاءة الأعوان المكلّفين بمكتب الضّبط واضطراب في سير العمل وتعطّب متكرّر للمنظومة الإعلاميّة و هو ما يستدعي مزيد الإحاطة بهذا المكتب.
3) نقص في ترشيد استهلاك الطّاقة ويتجلّى ذلك في تزايد الكميّات المستهلكة دون سعي الإدارة إلى ترشيدها.
4) عدم تحيين المعطيات الخاصّة بالعطل على البطاقات المخصّصة لذلك بالفروع مع تسجيلها بالتّطبيقة الإعلاميّة.
5) تسجيل شغورات في بعض الفروع و ضعف في توزيع الأعوان المختصّين كسوّاق الآلات الماسحة على مختلف الفروع.
6) إلتجاء الإدارة إلى التّعيينات المباشرة في عديد المشاريع التّي يتجاوز سقفها 800.000 د
7) بطء في تقدّم الدّراسات خاصّة في مشاريع قطاعي الرّياضة والصّحة.
8) تسجيل تأخير في إنجاز العديد من الصّفقات مع ضعف في متابعة المشاريع.
9) تقصير الإدارة في استيفاء التّأمينات المستوجبة قبل البدء في إنجاز الصّفقات.
10) نقص في الصّيانة الدّوريّة وفي تعهّد العلامات العموديّة للطّرقات الوطنيّة رقم 04 و05 و18.

11) ظهور التّشقّقات والحفر بالطرقات الجهويّة خاصّة رقم 47 و71 ممّا يستوجب التّدخّل العاجل لإصلاحها إضافة إلى تقليص النّقص المسجّل في العلامات المروريّة.
12) غياب إعداد مسبّق لبرنامج عمليّات الصّيانة وتدخّلات الفروع.
13) عدم التّقيّد بالتّراتيب القانونيّة المنظّمة لسير عمل لجان رخص البناء والنّظر في الملفّات بتركيبة غير ملائمة والتّهاون في إتّخاذ الإجراءات اللاّزمة تجاه غياب المهندس المعماري.

مقترحات فريق الرقابة :

أوصى فريق الرقابة بجملة من المقترحات قصد تفادي الإخلالات وتحسين مردوديّة مختلف مصالح الإدارة الجهوية وتتلخص خاصة في :

- ضرورة دعم الرّصيد البشري بمكتب الضّبط بأعوان أكفّاء.
- الإستغلال الأمثل للفضاءات الإداريّة.
- السّعي للحدّ من الأعطاب المتكرّرة التّي تطرأ على منظومة الإعلاميّة والتّنسيق مع إدارة البحث والتّنظيم والإعلاميّة لمزيد تفعيل المنظومة.
- التّأكيد على **الإستغلال الأمثل لفرص التّكوين** قصد الرّفع من كفاءة الأعوان.
- ضرورة توخّي نظام ناجع في توزيع المعدّات الإعلاميّة على المصالح واعتماد آلات الطّباعة المشتركة.
- ضرورة إيجاد السّبل اللاّزمة لترشيد استهلاك الطّاقة وتعهّد العدّادات وإجراء المقاربات الضّروريّة للضّغط على الإستهلاك.
- ضرورة إحكام التّصرّف في الموارد البشريّة خاصّة المنتمين إلى الصّنفين أ1 و أ2 (الإطارات العليا والمتوسّطة)
- دعوة الإدارة العامّة للجسور والطرقات إلى إعداد خطّة عمل تستشرف مستقبل الفروع أنشطتها للحد من اختلال التّوازن بينها وتعويض رؤساء الفروع الذّين يحالون على التّقاعد في الإبّان.
- مراجعة توزيع سواق الآلات الماسحة على مجمل الفروع.
- ضرورة الإحاطة اللاّزمة بالفروع ودعوة رئيس مصلحة الصّيانة إلى بذل المزيد من الجهد لتثمين تدخّلات الفروع والرّفع من مردوديّتها.
- التّسريع بإصلاح عدّادات المعدّات للتّمكن من مراقبة استهلاكها للمحروقات.
- يؤكّد فريق الرّقابة على ضرورة اتّخاذ الإجراءات الرّدعيّة اللاّزمة تجاه كل عون يستعمل آلات الإدارة أو أي من المعدّات في غير ما خصّصت له.
- ضرورة إعداد لوحة قيادة قصد الإلمام بمختلف الدّراسات المعطّلة والسّعي إلى تذليل العقبات أمام إتمامها.
- - دعوة الإدارة إلى احترام مقتضيات الفصل الرّابع من قرار السيّد وزير التّجهيز والإسكان المؤرّخ في 26 نوفمبر 1991 الذّي ينصّ على أنّه "**يمكن إختيار أصحاب الخدمات المكلّفين بمهمّات الهندسة المعماريّة والأشغال الهندسيّة والمراقبة الفنيّة للدّراسات وإنجاز البنايات المدنية بالتّعيين المباشر وذلك بالنّسبة للمشاريع التّي يكون ثمن تكلفتها التّقديري أقلّ أو معادل لـ 800000 دينار، والمشاريع التّي يتمّ إنجازها بحالة التّأكد القصوى شريطة أن يكون هذا التّأكّد معلّلا**".

- ضرورة الحرص على الإسراع في انجاز الدّراسات ووجوب التّأكّد من البرامج الوظيفيّة للمشاريع قبل الشّروع في الدّراسات، والتّأكيد على أصحاب المشاريع بضرورة الإلتزام بتعهّداتهم.
- دعوة الإدارة إلى اتّخاذ الإجراءات وصياغة الشّروط التّعاقديّة اللاّزمة ضمن كرّاس الشّروط لإجبار أصحاب الصّفقات على القيام بالتّأمينات، ومزيد التّنسيق مع أصحاب المشاريع للقيام بالتّأمين العشري.
- ضرورة قيام رؤساء الفروع بالأخص بإجراء المراقبة الدّوريّة لشبكة الطرقات وتجنّب تراكم الإخلالات والنّقائص التّي تطرأ.
- دعوة الإدارة العامّة للجسور والطرقات إلى التّدخّل قصد ملاءمة الجسور القديمة مع متطلبات حركة الجولان وذلك بسبب عرضها الذّي يقل عن عرض الطّريق وهو ما يشكل خطرا على سلامة المستعملين.
- ضرورة قيام الإدارة بإجراءات القبول الوقتي في الآجال و احترامها في كل مراحل الإنجاز.
- الإدارة الجهويّة مدعوّة للتّقيّد بمقتضيات قرار وزير التّجهيز والإسكان والتّهيئة التّرابيّة المؤرّخ في 17 أفريل 2007 وبالأخص الفقرة 05 من الفصل 10 منه والذّي ينصّ على أنّه **"في صورة تغيّب المهندس المعماري مصمّم المشروع أو من يمثّله في الأجل المعيّن لتقديم المشروع يؤجّل النظر في الملف المعروض للجلسة الموالية ويسجّل غيابه بمحضر الجلسة.**
إذا تغيّب المهندس المعماري مصمّم المشروع أو من يمثّله بالجلسة الثّانيّة تتولّى مصالح الإدارة الجهويّة للتّجهيز والإسكان والتّهيئة التذرابيّة بالطّريقة الإداريّة في ظرف العشرة أيّام الموالية إعلام كلّ من هيئة المهندسين المعماريين وطالب الرّخصة بذلك الغياب".

وقد تمّت موافاة الإدارة الجهويّة بملاحظات التّفقديّة العامّة قصد الشّروع في رفع الإخلالات والنّقائص والبدء في الإصلاحات اللاّزمة.

تقريـــر تفقد

بالادارة الجهوية للتّجهيز ببنزرت

-=oOo=-

في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2014 قامت التفقدية العامة بإجراء مهمة تفقد معمق للإدارة الجهوية ببنزرت شملت كل الجوانب الفنية والإدارية والمالية.

مصدر المهمة: البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2014.

المهمّـــة :الإذن بمأموريّة عـ133ـدد/2015 بتاريخ 04مارس 2015.

المدّة : 2015/03/04 إلى 2015/11/16.

نوعية المهمة: تفقد معمق لكل أوجه التصرّف.

فحوى المهمّة: زيارة ميدانيّة للإدارة الجهويّة للتّجهيز ببنزرت ولبعض مشاريع البنايات المدنيّة والجسور والطرقات ومراقبة عامّة للطّرقات المرقّمة والمسالك الرّيفيّة ولورشة إصلاح المعدّات ولمختلف الفروع والمصالح (الجسور والطرقات، البنايات المدنيّة، الإسكان، التّهيئة العمرانيّة والتّرابيّة، الشؤون الإداريّة والماليّة والعقاريّة والأرشيف، مكتب الضّبط ،مغازة المواد المكتبيّة ومواد التّنظيف) والتّثبّت من مدى إتّباع مختلف الإجراءات القانونيّة والتّنظيميّة التّى نصّت عليها مختلف النّصوص القانونيّة والتّرتيبيّة في الغرض وإجراء العديد من المقاربات على غرار مخزون الزّيوت وقطع الغيار والتّصرّف في المحروقات، والتّثبّت من نسبة التّأطير ومن حسن توظيف الموارد الماليّة والبشريّة.

<u>نتائج مهمّة التّفقّد المعمّق:</u>

1) وجود كميّة كبيرة من المعدّات والحديد زال الإنتفاع بها ولم تقم الإدارة بإجراءات التّفويت فيها.
2) وجود 06 آلات ماسحة معطّبة وواحدة فقط في حالة استغلال وإثنتان وقع إصلاحهما حديثا.
3) عدم القيام بالجرد الفعلي لمخزون قطع الغيار خاصّة منها المتعلّقة بالجسر المتحرّك ومخزون المواد المكتبيّة و الإكتفاء بجرد صوري.
4) تأخير في إتمام وإنجاز مشاريع متعلّقة بالبنايات المدنيّة في آجالها التّعاقديّة وعجز بعض أصحاب الصّفقات عن الإيفاء بتعهّداتهم التّعاقديّة مع بطأ في اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزامهم بالوفاء بإلتزاماتهم.
5) نقص في تأطير رؤساء الفروع وغياب البرمجة الدّوريّة والتّخطيط الدّقيق لتدخّلاتها بالإضافة للحالة المزريّة لبعض المقرّات.
6) نقص واضح في العلامات المروريّة خاصّة على مستوى الطرقات الجهويّة و المحليّة مقابل توفّر كميّات كبيرة من العلامات المروريّة المخزّنة.

مقترحات فريق الرقابة :

أوصى فريق الرقابة بجملة من المقترحات قصد تفادي الإخلالات وتحسين مردودية مختلف مصالح الإدارة الجهوية وتتلخص خاصة في :

- ضرورة إيلاء العناية اللاّزمة لمكتب الضّبط والمحافظة على سير العمل داخله وعلى الإستغلال الأمثل لمنظومة الضّبط الإداري وخاصّة وظيفة متابعة آجال الرّد (fonction de suivi).
- دعوة الإدارة إلى الإستغلال الأمثل لفرص التّكوين في مجال الإعلاميّة
- ضرورة تطهير الإدارة من معدّات الإعلاميّة التّي زال الإنتفاع بها.
- ضرورة تفعيل استغلال آلات الطّباعة ذات الإستعمال المشترك (imprimante réseau) مع السّعي لترشيد استهلاك الحبر والورق.
- دعوة الإدارة العامّة للمصالح المشتركة إلى تدعيم الإدارة الجهويّة ببنزرت بالإطارات اللاّزمة للتّرفيع من نسبة التّأطير وتحسين أداء الأعوان.
- مزيد العناية بتوظيف الأعوان بمختلف الفروع الرّاجعة بالنّظر للإدارة الجهويّة.
- ضرورة إلتزام الإدارة بالإجراءات المنظّمة لمتابعة إنضباط الأعوان واعتماد الإجراءات التّأديبيّة في الإبّان تجاه كلّ مخلّ بواجباته المهنيّة.
- ضرورة المتابعة الدّائمة للمواظبة والإستغلال الأمثل لبطاقات الحضور.
- دعوة الإدارة الجهويّة لتكوين ملفّات متكاملة لكل العقارات وحسن مسكها وتنظيمها وفقا لما نصّ عليه دليل الإجراءات الخاص بالتصرف في العقارات التّابعة للدّولة.
- التّنسيق مع الإدارة المركزيّة قصد تسويّة الوضعيّات القانونيّة والعقاريّة لكلّ المباني الرّاجعة بالنظر للإدارة الجهويّة ببنزرت.
- القيام بالصّيانة الدّوريّة للمباني الإداريّة و خاصّة الفروع.
- الصّيانة الدّوريّة لأسطول المعدّات قصد الحدّ من الأعطاب المتكرّرة.
- دعوة الإدارة الجهويّة إلى مزيد التّنسيق مع المصالح المعنيّة قصد تسويّة وضعيّة المعدّات التّي زال الإنتفاع بها وتطهير الورشات.
- ضرورة قيام الإدارة الجهويّة بالجرد الفعلي للمخزون وإستعمال المنظومة الإعلاميّة للتّصرّف فيه.
- يؤكّد فريق الرّقابة على ضرورة ترشيد الشّراءات وذلك بالضّبط الدّقيق للحاجيّات السّنويّة للإدارة وحسن التّصرّف في المخزون.
- دعوة الإدارة الجهويّة إلى ضرورة تدعيم الموارد البشريّة للجسر المتحرّك مع المتابعة الدّائمة والصّيانة الدّوريّة لمكوّنات الجسر.
- ضرورة الإلتزام بالتّراتيب المنظّمة لتوزيع المحروقات وخاصّة منشور السيّد الوزير الأوّل عدد 38 لسنة 2007 المؤرّخ في 22 أكتوبر 2007.
- يؤكّد فريق الرّقابة على ضرورة إحكام عمليّة التّزوّد بالوقود وتوعيّة سواق مختلف المعدّات ورؤساء الفروع بالأمر وإلزامهم بتحمّل المسؤوليّات المناطة بعهدتهم في هذا الصّدد.
- ضرورة إصدار أذون إيقاف الأشغال بسبب رداءة الطّقس في الإبّان و دون أي تأخير.

- يؤكّد فريق الرّقابة على ضرورة التّحرّي قبل الإمضاء على كشوفات الخلاص الوقتي وإرفاقها بالوثائق اللاّزمة.
- يوصي فريق الرّقابة بإحكام التّواصل والتّنسيق مع السّلط الجهويّة لتجاوز الصّعوبات التّي تعوق إنجاز المشاريع.
- وجوب إنجاز الإختبارات في الآجال طبقا للمواصفات المعمول بها مع التّأكيد على إجباريّة حضور ممثّل عن الإدارة عند الإنجاز وتدوينها بدفتر الحضيرة.
- وجوب حصر الكميّات قبل إعداد الكشوفات الوقتيّة لعدم تكرار خلاص بنود غير منجزة.
- ضرورة التّنسيق مع السّلط الجهويّة قصد تحرير حوزة المشاريع الطّرقيّة قبل الشّروع في إنجاز الأشغال.
- ضرورة التّعمّق في انجاز الدّراسات قصد الوقوف على الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإنزلاقات التّي تظهر ببعض الطرقات.
- وجوب الإسراع بإجراء الإصلاحات اللاّزمة لمقرّات الفروع وإعادة تزويدها بالماء وبمواد التّنظيف والقيام بجرد شامل للعلامات المروريّة المخزّنة مع وضع خطّة لتركيزها بالطرقات التّابعة للإدارة الجهويّة.
- ضرورة إحكام متابعة شبكة الطرقات وسرعة التّدخّل لرفع النّقائص المسجّلة في الإبّان، مع حثّ نسق أشغال تجديد العلامات المروريّة خاصّة أمام توفّر العلامات لدى الإدارة.

وقد تمّت موافاة الإدارة الجهويّة بملاحظات التّفقديّة العامّة قصد الشّروع في رفع الإخلالات والنّقائص والبدء في الإصلاحات اللاّزمة.

تقريـــر تفقد

بالإدارة الجهوية للتّجهيز بصفاقس

-=oOo=-

في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2017 قامت التفقدية العامة بإجراء مهمة تفقد معمق للإدارة الجهوية بصفاقس شملت كل الجوانب الفنية والإدارية والمالية .

مصدر المهمة: البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2017.

المهمّـــة :الإذن بمأموريّة عـ41ـدد/2017 بتاريخ 2017/04/14.

المدة : من 2017/04/14 إلى 2017/10/26.

نوعية المهمة: تفقد معمق لكل أوجه التصرف.

فحوى المهمّة: زيارة ميدانيّة للإدارة الجهويّة للتّجهيز بصفاقس ولبعض مشاريع البنايات المدنيّة والجسور والطرقات ومراقبة عامّة للطّرقات المرقّمة والمسالك الرّيفيّة ولورشة إصلاح المعدّات ولمختلف الفروع والمصالح (الجسور والطرقات، البنايات المدنيّة، الإسكان، التّهيئة العمرانيّة والتّرابيّة، الشؤون الإداريّة والماليّة والعقاريّة والأرشيف، مكتب الضّبط ،مغازة المواد المكتبيّة ومواد التّنظيف،)والتّثبّت من مدى إتّباع مختلف الإجراءات القانونيّة والتّنظيميّة التّى نصّت عليها مختلف النّصوص القانونيّة والتّرتيبيّة في الغرض وإجراء العديد من المقاربات على غرار مخزون الزّيوت وقطع الغيار والتّصرّف في المحروقات، والتّثبّت من نسبة التّأطير ومن حسن توظيف الموارد الماليّة و البشريّة.

<u>نتائج مهمّة التّفقّد المعمّق:</u>

1)نقص في تنظيم مكتب الضّبط و محدوديّة مردود الأعوان خاصّة المكلّفين بالبريد الصّادر، إضافة إلى تكليف رئيس المكتب بمهام متنافرة مع مهامه الأصليّة.
2) إهمال كبير للورشة والمغازة ومعاينة تضارب في المعطيات المسجّلة ببطاقات المخزون، مع وجود عدّة أصناف من المواد والمعدّات لم تعد الإدارة في حاجة إليها أو انتهت صلوحيّتها.
3) عدم قيام أغلب الفروع بالمهام المناطة بعهدتها على الوجه الأنسب رغم توفّر الموارد البشريّة ويتجلّى ذلك خاصّة في عدم الإعتناء بالحواشي ومجاري المياه الجانبيّة وعدم القيام بأشغال التّشوير الأفقي والعمودي وتأخير في ردم الحفر والعناية بالمنشآت الفنيّة والمائيّة.
4) تدهور حالة أسطول المعدّات بالورشة والفروع وعدم اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بتطهير الإدارة من المعدّات التّي زال الإنتفاع بها.

5) نقص في ترشيد استهلاك المحروقات من ذلك الإرتفاع الكبير في استهلاك البنزين المخصّص للسيّارات رباعيّة الدّفع. في المقابل تراجع استهلاك المعدّات نتيجة حالتها التّي تشكو من الأعطاب المتكرّرة.
6) عدم حرص الإدارة على إتمام بعض الدّراسات و خاصّة دعوة أصحاب المنشأ إلى إبداء آرائهم في الإبّان في مختلف مراحل الدّراسات لتلافي التّأخير في المصادقة عليها، كما هو الشّأن لمشروع تهيئة دار الثّقافة بإحدى معتمديات الولاية، حيث تمّت المصادقة على الدّراسة التّمهيديّة المفصّلة ولم تبدى الوزارة المعنيّة رأيها رغم مضي قرابة الثّلاثة أشهر.
7) تأخير كبير في إصدار الإذن الإداري بانطلاق الأشغال الأمر الذّي يؤثّر على مصداقية المشتري العمومي ويمكّن المقاولة من طلب مراجعة الأثمان المقترحة كما هو الشّأن لمشروع بناء مقر لأعوان وحدة سجنيّة بالجهة (06 أشهر)، ومشروع إقتناء مصعدين لمقرّ جماعة محليّة عموميّة.
8) نقص في تكريس المبادىء العامّة للصّفقات العموميّة خاصّة على مستوى توسيع المنافسة وذلك من خلال ملاحظة احتكار بعض الشّركات لأغلب الصّفقات على غرار إحدى المقاولات التّي استأثرت بعدد 06 أقساط من جملة 13 قسط من البرنامج الجهوي للتّنمية لتهيئة المسالك بعنوان سنة 2012 وإسناد أحد مكاتب الدّراسات لعدد 04 من 06 أقساط دراسات متعلّقة بالإختبارات المعمّمة للمنشآت الفنيّة.
09) تعهّد اللّجنة الجهويّة لرخص البناء بعدد هام من الملفّات رغم توفّر الإمكانيّات البشريّة اللاّزمة لدى عدد من البلديات، الأمر الذّي يستوجب البلديات التّي يمكنها إحداث لجان فنيّة بلديّة لرخص البناء لتخفيف العبء على الإدارة الجهويّة خاصّة مع محدوديّة الأعوان بمصلحة الإسكان.
10) عدم تفعيل خطّة مرحليّة بالتّنسيق مع المصالح المركزيّة بالوزارة المكلّفة بالتّعمير للإنتهاء من الدّراسات المتعلّقة بأمثلة التّهيئة العمرانيّة و التّفصيليّة بالولاية.

مقترحات فريق الرقابة:

أوصى فريق الرقابة بجملة من المقترحات قصد تفادي الإخلالات وتحسين مردوديّة مختلف مصالح الإدارة الجهوية وتتلخص خاصة في :

- دعوة مصالح الإدارة الجهويّة إلى نقل مكتب الضّبط إلى الطّابق الأرضي والحرص على تحسين مردوديّة الأعوان العاملين به.
- ضرورة تنظيم الأرشيف بالإدارة الجهويّة بما يضمن حماية الرّصيد من المخزون من التّلف وذلك بتوفير شروط السّلامة والحماية من الحرائق والتّهوئة اللاّزمة.
- دعوة الإدارة إلى ضرورة جمع المواد المكتبيّة ومواد التّنظيف معا بمغازة واحدة، كما يوصي بضرورة ترشيد استهلاك المواد المكتبيّة وخاصّة مادّة الورق وذلك باعتماد طرق أكثر جدوى (الطّباعة الجماعيّة)، كما يؤكّد على الضّبط الدّقيق للحاجيات السّنويّة قبل الشّروع في عمليّة التّزويد لتفادي تراكم المخزون دون الحاجة إليه وتفادي انتهاء صلوحيّة بعض المواد.
- يؤكّد فريق الرّقابة على تنظيم المغازة بما يتماشى وطرق الخزن العصريّة وبما يتلاءم والمباديء العامّة للتّصرّف في المواد المنقولة.

- يؤكّد فريق الرّقابة على ضرورة القيام بجرد فعلي ودوري وعدم اعتماد طريقة نقل المعطيات المضمّنة بجداول التّزوّد ونسخها بدفاتر تسجيل المخزون.
- ضرورة إجراء جرد دقيق من قبل الإدارة العامّة للمصالح المشتركة لأسطول السيّارات المسندة للإدارات الجهويّة بما في ذلك الإدارة الجهويّة بصفاقس مع الحرص على تصفيّة السيّارات المقترح إحالتها على عدم الإستعمال في أقرب الآجال.
- يؤكّد فريق الرّقابة على ضرورة تسجيل كميات استهلاك كل عربة على حده مع التّأكيد على عدم نعدّد المسؤولين الذّين يمضون على وصولات الوقود واجتناب تخزين كميات هامّة من المقتطعات في الشّاحنة أو في عهدة السّائق.
- يؤكّد فريق الرّقابة على ضرورة إصلاح عدّادات الآلات والشّاحنات والقيام بمتابعة دقيقة لإستهلاك المحروقات.
- ضرورة الإعداد الجيّد للدّراسات بغاية التّقليص من عدد الملاحق المتعلّقة بالصّفقات العموميّة.
- ضرورة اختيار مكاتب مراقبة فنيّة ومكاتب دراسات جيوتقنيّة قبل الإنطلاق في تنفيذ أي مشروع لتفادي الوقوع في إشكاليات يتطلّب حلّها تكلفة إضافيّة.
- يؤكّد فريق الرّقابة على ضرورة إحترام آجال إصدار الأذون الإداريّة في انطلاق الأشغال لمختلف المشاريع ويدعوها إلى اعتماد فارق زمني معقول بين المصادقة وإصدار الإذن الإداري ببدء الأشغال.
- ضرورة تركيز لوحات التّعريف بمشاريع البنايات المدنيّة وذلك بهدف إضفاء مزيد الشّفافيّة عليها.
- ضرورة التّقيّد بالتّراتيب العمرانيّة وإلزام صاحب المشروع بالحصول على رخصة البناء قبل الإنطلاق في إنجاز الأشغال.
- دعوة الإدارة إلى ضرورة إعداد كرّاس شروط صفقات الدّراسات و المشاريع بطريقة تمكّن من توسيع المنافسة قصد الحصول على أفضل العروض وعدم التّورّط في احتكار بعض الشّركات لأغلب الصّفقات.
- ضرورة تحيين الدّراسات كلّما تعلّق الأمر بتأخير كبير في إنطلاق تنفيذ الأشغال.
- دعوة الإدارة إلى تعهّد وصيانة الطرقات والمنشآت المائيّة والفنيّة التّابعة لها من خلال إبراز التّشوير الأفقي والعمودي والعناية بالصّوى الكيلومتريّة وجهر وتنظيف الحواشي والمجاري الجانبيّة لما لذلك من تأثير إيجابي لمستعملي الطّريق الوطنيّة.
- الإدارة مدعوّة لإعتماد الحزم والصّرامة مع المعتدين على الملك العمومي للطّرقات وتوابعه وتحرير محاضر مخالفات في ذلك والحرص على تنفيذ قرارات الإزالة وتحرير حوزة الطّريق العمومي بالتّنسيق مع المصالح المحليّة والجهويّة طبقا للإجراءات والتّراتيب الجاري بها العمل.
- يوصي فريق الرّقابة بضرورة إزالة المخفّضات العشوائيّة وإنجاز مخفّضات السّرعة وفقا للشّروط الفنيّة والمواصفات المعمول بها طبقا **للقرار المؤرّخ في 11 سبتمبر 2017 والمتعلّق بالمصادقة على شروط و قواعد تركيز مخفّضات السّرعة على الطرقات العموميّة**.
- ضرورة تدعيم وسائل السّلامة على الطرقات من خلال تجديد علامات الطّريق والتّكثيف منها في المنعرجات وعلى مقربة من المنشآت والجسور.
- ضرورة تعهّد وصيانة المنشآت المائيّة وتركيز علامات دالّة وواضحة لمستعملي الطّريق من الإتّجاهين.

- دعوة الإدارة إلى الحرص على تركيز العلامات الدّالة على الحضيرة وتوضيح المسارات الوقتيّة (déviations) لتسهيل حركة مرور مختلف مستعملي الطّريق طيلة فترة الأشغال.
- ضرورة تقليص نسبة عودة ملفّات رخص البناء إلى اللّجنة الجهويّة بهدف تشجيع المواطن على إتّباع الأطر القانونيّة في عمليّة البناء بما يساعد على التّصدّي لظاهرة البناء الفوضوي.
- القيام بما يلزم من النّاحية الإجرائيّة لحث البلديّات على التّي لها الموارد البشريّة الكافيّة على إحداث لجان بلديّة محليّة لرخص البناء.
- ضرورة اتّخاذ التّدابير الإداريّة والقانونيّة للتّصدّي لظاهرة البناء الفوضوي على الملك العمومي البحري، و ذلك بترشيد استعمال الوسائل المتاحة وتذكير المصالح المعنيّة بتطبيق القرارات ودعوتها إلى تنفيذها.

وقد تمّت موافاة الإدارة الجهويّة بملاحظات التّفقديّة العامّة قصد الشّروع في رفع الإخلالات والنّقائص والبدء في الإصلاحات اللاّزمة.

تمّت متابعة التقرير عن قرب من طرف الهيئة العليا للرقابة الإداريّة والماليّة وقد أنتهت إلى الموافقة على جملة الإصلاحات التي قامت بها الإدارة وذلك خلال سنة 2018.

الجمهورية التونسية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية

تونس في 27 مارس 2019

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
مكتب الضبط المركزي
الوارد 29 مارس 2019 03
تحت عدد 2468

عدد 2019/1/7

من رئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية
إلى
السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

الموضوع: نتائج متابعة القرب لتقريري التفقدية العامة لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بخصوص وجود تضارب مصالح بالإدارة الجهوية للتجهيز بباجة و حول التصرف بالإدارة الجهوية للتجهيز بصفاقس .

المصاحيب: مذكرتان.

****

نظر مجلس الهيئة العليا للرقابة الإدارية و المالية خلال جلسته الدورية لشهر جانفي 2019 في نتائج متابعة القرب لتقريري التفقدية العامة لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بخصوص وجود تضارب مصالح بالإدارة الجهوية للتجهيز بباجة وحول التصرف بالإدارة الجهوية للتجهيز بصفاقس وتبين له تقدما في تدارك النقائص المضمنة بالتقريرين المشار إليهما.

وقد استخرجت الهيئة العليا من التقرير المتعلق بالإدارة الجهوية بصفاقس 31 ملاحظة للمتابعة وتمت مساءلتها بشأنها. وأبرزت عملية المتابعة على ضوء الإجابة الواردة على الهيئة والتوضيحات التي قدمتها الأطراف المعنية، تداركا شمل 17 ملاحظة و التقدم في إصلاح النقائص الأخرى.

85 شارع الحرية تونس 1002 الهاتف 71.792.322 –71.784.787– 71.790.163 ع الكتروني HCCAF@Email.ati.tn
الفاكس 71.782.748

85 شارع الحرية تونس 1002 - الهاتف: 163 790 71 / 787 784 71 - الفاكس: 748 782 71 - البريد الإلكتروني: hccaf@email.ati.tn

جدول متابعة تقرير التفقدية العامة لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة العمرانية حول التصرف بالإدارة الجهوية بصفاقس

(متابعة القرب)

ن س س

النقائص و الاخلالات التي استخرجتها الهيئة للمتابعة	اجراءات الاصلاح المتخذة	ملاحظات الهيئة
مكتب الضبط:		
1-عدم احكام التصرف في تطبيقة مكتب الضبط	-التطبيقة في حالة استغلال. وتتم متابعة البريد بصفة دورية	انجز
2-تعدد مكاتب الضبط بالإدارة الجهوية	-لا يوجد سوى مكتب ضبط واحد مركزي وبالنسبة للبقية هي مكاتب لمتابعة المراسلات بالمصالح وحفضها	انجز
3-قيام رئيس مكتب الضبط بمهام متنافرة	-تم تغيير تركيبة لجنة فتح العروض واعفاء مكتب الضبط المركزي من الفتح	انجز
ما هي الاجراءات المتخذة لتدارك هذه النقائص؟ (اجابة لكل نقطة)		
الأرشيف:		
4-عدم تخصيص فضاء واحد وجامع لحفظ الارشيف	بصدد إنهاء أشغال تهيئة مصلحة الأرشيف. بصدد إنهاء إجراءات الاستلام الوقتي	**انجز**

		5-عدم توفر شروط السلامة والنظافة والاضاءة بالفضاءات المخصصة لحفظ الارشيف **6-**غياب التنسيق بين مصلحة الارشيف و فروع الادارة الجهوية بخصوص معالجة الأرشيف المتوفر لديها ما هي الإجراءات المتخذة قصد احكام التصرف في الارشيف؟ (إجابة لكل نقطة)
	مغازة الإدارة والورشة:	
بصدد الانجاز: تسجل الهيئة الإجراءات المتخذة وتدعو الى مزيد الحرص على الاعتناء بالأرشيف واستكمال عمليات الإصلاح التي شرع في إنجازها. (القطعتين 5و6)		مصلحة الأرشيف أعدت رزنامة إتلاف وترحيل بالتنسيق مع المصالح المركزية. - شهدت الإدارة خروج العديد من الأعوان إلى التقاعد وخاصة الفروع مما أعاق تسليم الأرشيف بصفة جنبية. - تم برمجة عديد الزيارات الميدانية لمعاينة الأرشيف المتوفر لدى الفروع على غرار فرع التجهيز بقرقنة وبئر علي بن خليفة والاتفاق على تحويل الأرشيف المتوفر هناك إلى مقر الإدارة لفرزه ومعالجته بإحكام - تم تقسيم مهام الأرشيف نظرا لأهمية حجمه - تم تكليف متصرف بالأرشيف الخاص بالبنايات المدنية ومتصرف ثاني في الأرشيف خاص بالجسور والطرقات والإدارة الفرعية للشؤون الإدارية - إعادة تحيين الرصيد القديم واتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنه إما بالترحيل إلى مؤسسة الأرشيف الوطني أو الانتقاء أو الإتلاف بالنسبة للوثائق عديمة القيمة وذلك بهدف توفير مساحات حفظ إضافية بالمحل الرئيسي لحفظ الأرشيف الكائن بفرع التجهيز صفاقس المدينة
انجز	**7-** عدم احكام تنظيم المغازة وتأمينها	-تم تأمين المغازة بمطفأة حرائق

8- تدهور وضعية الورشة	-بصدد السعي لتوفير اعتمادات قصد تغيير باب المغازة والورشة وصيانة الورشة - بخصوص العناية بالورشة والفروع يتم تخصص اعتمادات لصيانة الورشة والفروع وقد تم لسنة 2017 صيانة مبنى الورشة بمبلغ قدره 15 ألف دينار	بصدد الإنجاز: تسجل الهيئة إجراءات الإصلاح المتخذة وتدعو الى مواصلة العمل على انجاز الإجراءات التي تعهدت بها الإدارة الجهوية. (النقاط 8 الى11)
9-عدم احكام التصرف في المخزون.	-تم اقتراح المكلف بالورشة في دورة تكوينية لمنظومة "مخزون". شارك يوم 17، 18 و19 ديسمبر 2018 وتحصل على شهادة.	
10-الاحتفاظ بمواد تالفة وبمخزون ومعدات زال الانتفاع بها.	-بصدد القيام ببتة للتفويت فيها - نظرا للبتة المنجزة خلال سنة2015 للتفويت بالبيع لمجموعة من الآلات ووسائل النقل - كما أن الإدارة بصدد القيام ببتة للتفويت بمخزون من المعدات الذي زال الانتفاع به	
11- عدم اجراء الجرد السنوي.	-قامت الادارة بعملية الجرد لسنة 2017. سيتم الجرد خلال الثلاثية الأولى لسنة 2019 وسيتم إصدار مقرر يوم 15 جانفي 2019 والانطلاق في العمل.	
ما هي الاجراءات المتخذة لتدارك هذه النقائص؟ (اجابة لكل نقطة)		
الفروع:		
12- عدم تحيين خرائط الطرقات المرقمة والمسالك المعبدة وغير	تم مد رؤساء الفروع بالخرائط والمشاريع الجارية ويتم تحيينها	بصدد الإنجاز: انهاء المتابعة

المعبدة والتي هي في طور الانجاز أو المبرمج تعبيدها على مستوى كل الفروع	عند كل تدخل. العملية جارية ومتواصلة خلال سنة 2019.	
13-الاحتفاظ بمعدات زال الانتفاع بها بفروع صفاقس والحنشة وجبنيانة	بخصوص المعدات بالفروع المذكورة فقد تم اعداد محاضر احالة على عدم الاستعمال وهي بصدد اتمام اجراءات القانونية في شأنها. (الثلاثية الأولى 2019)	**بصدد الانجاز**
14- محدودية تدخل الفروع على الشبكة الطرقية.	نظرا لمحدودية الموارد المادية والبشرية بالفروع تم تكليف المؤسسات الصغرى للبرنامج التحفيزي في إطار صفقة اطارية بـ 3 سنوات للقيام بالصيانة العادية للطرقات 2017_2019 ويقتصر دور الفروع على التدخلات العاجلة والآنية وحسب الإمكانيات المتوفرة. العملية جارية ومتواصلة	**تبرير**
ما هي الاجراءات المتخذة لتدارك هذه النقائص؟ (اجابة لكل نقطة)		
التصرف في المحروقات.	تم تحديد استعمال السيارات الرباعية الدفع في المسالك الريفية والمسافات البعيدة دون غيرها.	**انجز**
15- عدم احكام التصرف في المحروقات على مستوى الادارة الجهوية والفروع.	تم التخفيض بقيمة 27 ألف دينار سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وتخفيض بقيمة 32 ألف دينار من 2017 إلى 2018. تم الغاء التزود بالمحروقات VRAC والاقتصار على المقتطعات ولفت نظر المستعملين لصيانة العدادات تم تركيز منظومة GPS على كامل الأسطول الذي في حالة استعمال لحماية الممتلكات ومزيد التحكم في الاستهلاك. في إطار تطبيق منشور السيد رئيس الحكومة والذي أوجب استعمال البطاقة الذكية للتزود بالمحروقات الخاصة بعربات المصلحة، تمّ اتخاذ الإجراءات اللازمة للتزود بالبطاقات الذكية وفق قائمات بعد نفاذ المقتطعات المتوفرة في الإدارة و ذلك في موفى شهر فيفري 2019	
ما هي الاجراءات العملية المتخذة قصد احكام التصرف في المحروقات والنتائج التي تم التوصل اليها؟		

المشاريع والصفقات العمومية:		
16- كثرة اللجوء الى الملاحق بخصوص عديد الصفقات وأهمية المبالغ الاضافية ضمن هذه الملاحق.	يتم اللجوء للملاحق لمشاريع الجسور والطرقات وخاصة مشاريع المسالك الريفية والذي يتأثر مباشرة بالحراك الاجتماعي وقد تم التقليص في عدد الملاحق وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الوضعيات الاجتماعية عند اعداد الدراسة وطلبات المواطنين في السنوات السابقة. لم يتم تسجيل اي ملحق لسنة2018 . **بالنسبة للبنايات المدنية:** دعوة كل الأطراف المتدخلة في عملية الدراسات الخاصة بمشاريع البناءات المدنية لـ: - إجراء مسح طوبوغرافي شامل ومعمق لموقع المشروع قبل الشروع في انجاز الدراسات وإعداد تقرير مفصل في الغرض. - إجراء سبر جيولوجي معمق لموقع المشروع قبل الشروع في انجاز الدراسات وإعداد تقرير مفصل في الغرض وإدراج جميع الاحتمالات الممكنة والصعوبات المتوقعة أثناء عملية الإنجاز. - إجراء اختبارات معمقة للمباني والشبكات المختلفة قبل الشروع في انجاز الدراسات وإعداد تقارير مفصلة في الغرض وإدراج جميع الاحتمالات الممكنة والصعوبات المتوقعة أثناء عملية الإنجاز. - إعداد برنامج وظيفي متكامل وتشاركي مع المستغل العمومي مركزيا وجهويا على حد السواء. - القيام بزيارات ميدانية لموقع المشروع قبل وأثناء إعداد المراحل المتعلقة بالدراسات. - تشريك كل المتدخلين في استغلال المشروع مركزيا	**بصدد الإنجاز:** انهاء المتابعة **بصدد الإنجاز:** انهاء المتابعة مع الدعوة الى الحرص على تنفيذ الإجراءات المشار اليها.

17- تسجيل بطء في انجاز بعض المشاريع	تم تدارك التأخر في انجاز المشاريع في السنتين الأخيرتين وتم الأنجاز طبقا للآجال التعاقدية باستثناء بعض مشاريع المجلس الجهوي وذلك بسبب تأخر خلاص المستحقات المالية للمقاولين في الإبان مما أثر على السير العادي للإنجاز. العمل على: - التنسيق مع مختلف المصممين والمتدخلين في انجاز المشاريع للأخذ بعين الاعتبار أثناء الدراسات المدة الزمنية الخاصة بانجاز المشاريع المتعلقة بالصيانة والتهيئة والتوسعة والتي هي في طور الاستغلال - توفير الاعتمادات الخاصة بالدفع لدراسة المشاريع لخلاص مستحقات المصممين ومكاتب المراقبة في آجالها. - توفير الاعتمادات الخاصة بالدفع للمشاريع لخلاص مستحقات المقاولين في آجالها. - دعوة أصحاب المشاريع لتوفير كافة الوثائق للحصول على التراخيص في البناء قبل إجراءات الإعلان على طلبات العروض. - التدقيق في الشروط الخاصة بمشاركة المقاولين في	**بصدد الإنجاز:** انهاء المتابعة مع الدعوة الى الحرص على خلاص المتعاملين مع الإدارة في الآجال المتفق عليها.
	وجهويا على حد السواء أثناء كل المراحل المتعلقة بالدراسات. - مزيد التعمق في إعداد الدراسات وأخذ بعين الاعتبار جميع الاحتمالات الممكنة والصعوبات المتوقعة أثناء عملية الإنجاز. - الأخذ بعين الاعتبار كافة الملاحظات المدونة في الغرض من طرف كل المتدخلين في المشروع. مزيد التعمق في كل الفصول المتعلقة بانجاز الصفقة وأخذ بعين الاعتبار جميع الاحتمالات الممكنة والصعوبات المتوقعة أثناء عملية الإنجاز.	

	طلبات العروض. دعوة مكاتب الدراسات ومكاتب المراقبة للإسراع في مختلف مراحل المصادقة على أمثلة الإنجاز. وذلك بتضمينها ببنود الاستشارة بالنسبة للمسح التوبوغرافي و السبر الجيولوجي و الإختبارات الخاصة بالمباني، و طرح كل المقترحات أثناء انعقاد اللجنة الداخلية للبناءات المدنية.	
18- وجود فارق زمني هام بين تاريخ المصادقة على العقد واعداد الاذن الاداري لانطلاق الاشغال	العمل على تدارك ذلك. تم إصدار مذكرة داخلية	**بصدد الإنجاز:** انهاء المتابعة مع الدعوة الى الحرص على تنفيذ الإجراءات التي نصت عليها المذكرة
19- عدم تسليم الاذن الاداري لتبليغ الصفقة في اجاله	التنسيق مع مصالح الولاية لإيجاد صيغة قانونية لتبليغ بعض الأذون الإدارية في آجالها. واتخاذ الإجراءات في حال التخلف. سيقع مستقبلا توجيه إشعار مضمون الوصول.	تعهد
20- ابرام بعض الصفقات دون المصادقة المسبقة من قبل مكتب مراقبة	لا يتم الاعلان عن طلب العروض الا بعد المصادقة على الدراسات من طرف مكتب المراقبة. التطبيق على كل المشاريع القادمة	تعهد: انهاء المتابعة
21- محدودية المنافسة بالنسبة لبعض الصفقات واحتكار بعض الشركات لأغلب الصفقات على غرار شركة اكوسارف ومكتب الدراسات	قامت الادارة الجهوية للتجهيز بوضع فرضية اسناد قسط واحد أو قسطين على اقصى تقدير بخصوص المشاريع المتضمنة لعديد الاقساط مما ادى الى توسيع دائرة المشاركة والمنافسة.	**بصدد الإنجاز:** مع الدعوة الى الحرص على اللجوء الى المنافسة
22- -عدم اعداد ملفات الختم النهائي لعديد الصفقات	تم إعداد جل ملفات الختم النهائي للصفقات التي تم استلامها النهائي وعددها 54. -العمل على جرد الصفقات التي لم يتم إعداد ملفات الختم النهائي لها ومراسلة المعنيين بالأمر لإعدادها في أسرع الآجال. وقد تم جرد أولي في بداية سنة 2018.	**بصدد الإنجاز:** تدعو الهيئة الى استكمال تسوية الملفات في الآجال التي تعهدت بها الإدارة الجهوية: الثلاثية الأولى لسنة 2019.

ما هي الاجراءات المتخذة قصد تلافي هذه النقائص واحترام النصوص المنظمة للشراءات العمومية؟	جرد الصفقات التي لم يتم إعداد ملفات الختم النهائي لها ومراسلة المعنيين بالأمر لإعدادها في أسرع الآجال.	
عدم حرص الادارة على متابعة الحضائر ومراقبة الاشغال		
23- ما هي التدابير المتخذة قصد تفعيل دور الادارة في متابعة الاشغال ومراقبتها واحكام متابعة الحضائر على غرار احترام دورية اجتماعات متابعة الاشغال ومسك دفتر الحضيرة وتركيز لوحة الاشهار للمشروع؟	- تم توفير السيارات لمتابعة الأشغال ومراقبتها. - طلب انتداب الفنيين من خلال ضبط النقائص. - التأكيد على كل المقاولين لتركيز لوحة الإشهار للمشاريع. - تم توفير دفاتر الحظيرة والحرص على حسن مسكها	بصدد الإنجاز: انهاء المتابعة مع الدعوة الى توفير الفنيين ومتابعة الاشغال ومراقبتها بصفة منتظمة.
24- وجود نقائص على مستوى البنايات المتعلقة بالمدرسة الاعدادية والمبيت بصفاقس والمعهد النموذجي بساقية الزيت. هل تم القيام بالإصلاحات اللازمة وما هي الاجراءات المتخذة قصد تلافي تكرار وقوع مثل هذه النقائص؟	تم القبول الوقتي والنهائي للمشروع بتاريخ 2018/09/20. - تم تدارك ذلك بدعوة كافة المصممين ومكتب المراقبة لإعطاء الحلول الفنية اللازمة لذلك. وتمت إجراءات القبول الوقتي بتاريخ 26 سبتمبر 2017 والنهائي للأشغال بتاريخ 20 سبتمبر 2018 والختم النهائي للصفقة بتاريخ 21 نوفمبر 2018. - العمل على عدم تهيئة الفضاء في صورة عدم التأكد من نوعية التجهيزات.	انجز
25-تسجيل عديد النقائص على مستوى انجاز مشروع تعبيد 3 مسالك ريفية ضمن البرنامج الوطني لسنة 2012 من قبل شركة اكوسارف. هل تم رفع الملاحظات والنقائص التي لاحظها فريق التفقد عند زيارته لهذا المشروع؟	-تم رفع الملاحظات وتم الاستلام النهائي للأشغال بتاريخ 2 نوفمبر 2017	انجز

الطرقات والسلامة المرورية		
26- نقص في تعهد وصيانة الطرقات والحواشي والمجاري الجانبية والارصفة الفاصلة بين الاتجاهات وتسجيل تجاوزات على الطريق العمومي كبناء سياج على الطريق الوطنية رقم / 1ن.ك 223.5 وتداخل من ن.ك 100+61 الى ن.ك 265 على الطريق الوطنية رقم 3 ما هي الاجراءات المتخذة لتلافي هذه النقائص والنتائج التي تم التوصل اليها؟ (ملاحظات فريق التفقد من 95 الى143)	-ستدعم الإدارة أسطولها بكراء بعض المعدات. والاعتماد على البرنامج التحفيزي 2017-2019. كما تم إنجاز العديد من المشاريع بالمخطط الخماسي (2016 - 2020) و خاصة بالطرقات المرقمة (ط و 1 - ط و13 - ط و 14 - ط ج 81 - ط ج 119 - ط ج 204) -اما بخصوص الاعتداء على الملك العمومي للطرقات فان الادارة قامت بإعداد محاضر مخالفة وإحالتها الى السيد الوالي لإصدار قرار هدم في الغرض ولم يتم تنفيذها كما انها حريصة على تطبيق الامر عدد 59 لسنة 2018 المتعلق بالعقوبات والخطايا	**تعهد:** تدعو الهيئة الى إيلاء هذا الجانب مزيدا من الأهمية.
الإسكان والتهيئة العمرانية: مصلحة الإسكان		
27-اجتماع اللجنة الجهوية لرخص البناء دون حضور المهندسين المعماريين مصممي المشاريع. هل تتم دعوة مصممي المشاريع بصفة الية لحضور اجتماعات اللجنة؟	يتم استدعاء المهندسين المعماريين عن طريق البلديات بصفة آلية تبعا للرزنامة الشهرية المعدة من طرف مصالحنا لحضور أعمال اللجنة إلا أنه تم ملاحظة غياب البعض منهم ولكي لا تتعطل مصالح العارضين فقد ارتأت اللجنة أن يتم دراسة الملفات و إبداء الرأي فيها رغم عدم حضورهم. إعلام العمادة في خصوص غياب المصممين بالنسبة للجان القادمة.	**بصدد الإنجاز**: دعوة الى الحرص على احترام النصوص والتراتيب الجاري بها العمل.
28-تأخير في انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي على مستوى العنصر الاول المتعلق بإزالة مساكن بدائية واعادة بنائها والعنصر الثاني المتعلق بإحداث تقسيمات وتوفير	تم تغيير كيفية انجاز البرنامج من طلب العروض والاستشارات إلى آلية البناء الذاتي ومن جملة 135 منتفع تم الانتهاء من انجاز 73 مسكن و13 مسكن في طور الانجاز	**بصدد الإنجاز**: تسجل الهيئة تقدم الإدارة الجهوية في انجاز البرنامج وتدعو الى الحرص على استكماله.

مساكن (الحنشة-جبنيانة ساقية الزيت). ما هي الاجراءات المتخذة قصد استكمال انجاز البرنامج المشار اليه؟ افادة الهيئة بنسبة تقدم الانجاز لكل عنصر	(نسبة تقدم الأشغال في حدود 80 %) أما بقية المنتفعين والمقدر ب 49 منتفع فهي بصدد إتمام إجراءات آلية البناء الذاتي. ستسعى الإدارة الجهوية مع بقية المتداخلين لاستكمال هذا البرنامج خلال السداسي الأول من سنة 2019	
29-ضعف المراقبة ومحدودية المعاينات الميدانية للبناءات بدون رخصة بالملك العمومي البحري. ما هي الاجراءات المتخذة قصد مزيد تفعيل دور الادارة الجهوية في هذا المجال في انتظار تدعيمها بالوسائل البشرية والمادية اللازمة والنتائج التي تم التوصل اليها؟	-تمّ القيام بدوريات مشتركة لمراقبة الشريط الساحلي بولاية صفاقس لسنة 2018 بالتنسيق مع مصالح الإدارات ذات صلة بالملك العمومي البحري على غرار وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، الوكالة الوطنية لحماية المحيط، الإدارة الجهوية للساحل الجنوبي، البلديات، المعتمديات وولاية صفاقس. -بلغت عدد قرارات الهدم والإزالة 20. -تمّ توفير سيارة مصلحة من نوع ISUZU. -سيتم القيام بدوريات كل 15 يوم	بصدد الإنجاز:انهاء المتابعة
مصلحة التهيئة الترابية		
30-تسجيل تأخير كبير في اعداد دراسات أمثلة التهيئة العمرانية. وقد تعهدت مصالح الادارة الجهوية بمزيد التنسيق مع الاطراف المعنية لتدارك هذا التأخير. ما هي النتائج التي تم التوصل اليها؟ (اجابة بخصوص الملفات المتعلقة بالعشر بلديات المشار اليها بالملاحظة عدد 157والمجالس القروية والتجمعات الريفية والامثلة التفصيلية- الملاحظة عدد158)	**النقطة 157-158** **-دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية عقارب:** تم عرض الملف على أنظار المجلس البلدي في قراءة ثانية بتاريخ 27 أكتوبر 2018 بعد استيفاء الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستقصاء العمومي ودراسة الاعتراضات و تمت إحالة الملف إلى إدارة التعمير بتاريخ 12 ديسمبر 2018.	بصدد الإنجاز: تسجل الهيئة التقدم في اعداد دراسات مراجعة امثلة التهيئة العمرانية وتدعو الإدارة الجهوية الى مواصلة المجهود والتقيد بالآجال التي تعهدت بها.

	في انتظار رأي إدارة التعمير في الملف المحال و الإذن بطباعة الملف النهائي.	
	- دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية ساقية الزيت تم نشر اعلان الاستقصاء في شان مشروع المثال طبقا للتشريع الجاري به العمل بتاريخ 8 نوفمبر 2018 بعد استصدار قرار التحديد للمناطق التي تقتضي المراجعة بتاريخ 30 أفريل 2018 . بعد انتهاء فترة الإستقصاء العمومي (8 جانفي) 2019 سيتم دراسة الاعتراضات خلال شهري جانفي و فيفري 2019 و إحالتها إلى إدارة التعمير لإبداء الرأي	
	دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية طينة : بصدد إعداد ملف قرار التحديد على إثر القيام بالزيارات الميدانية مع اللجنة الوطنية لحصر التجمعات السكنية و التوسعات العمرانية بتاريخ 19 فيفري 2018 و بعد استيفاء أراء مختلف المستلزمين العموميين تقع إحالة ملف قرار التحديد إلى إدارة التعمير . إحالة ملف قرار التحديد خلال شهر جانفي 2019 في انتظار راي الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه (تم تذكير الشركة بتاريخ 2019/01/4)	
	دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية الشيحية: تمت إحالة ملف قرار التحديد إلى إدارة التعمير للدرس وإبداء الرأي بتاريخ 10 ديسمبر 2018. من المتوقع استصدار قرار التحديد خلال شهر فيفري 2019	

			دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية الحنشة: تمت إحالة ملف قرار التحديد إلى إدارة التعمير للدرس وإبداء الرأي بتاريخ 28 نوفمبر 2018. من المتوقع استصدار قرار التحديد خلال شهر فيفري 2019 بعد ما تم فسخ الصفقة الأولى بتاريخ 2017/05/26
		دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية منزل شاكر: بصدد إعداد ملف قرار التحديد على إثر القيام بالزيارات الميدانية مع اللجنة الوطنية لحصر التجمعات السكنية و التوسعات العمرانية بتاريخ 19 فيفري 2018 و بعد استيفاء أراء مختلف المستثمرين العموميين تقع إحالة ملف قرار التحديد إلى إدارة التعمير . إحالة ملف قرار التحديد إلى إدارة التعمير قبل موفى فيفري 2019	
	دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية العامرة: بعد القيام بالزيارات الميدانية مع اللجنة الوطنية لحصر التجمعات السكنية و التوسعات العمرانية بتاريخ 19 فيفري 2018 و بعد استيفاء أراء مختلف المستثمرين العموميين تم إعادة التداول في شأن مناطق التوسع الجديدة المقترحة من طرف البلدية بتاريخ 9 ديسمبر 2018 وسيقع إعادة استشارة المستثمرين العموميين في الغرض. تحيين رأي المستثمرين العموميين وفقا لمقتضيات الفصل14 خلال شهر جانفي 2019.		

	دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية جنيانة : انطلقت الدراسة بتاريخ 13 فيفري 2018 و تم عرض ملف المرحلة الأولى من الدراسة على أنظار المجلس البلدي بتاريخ 18 سبتمبر 2018 و في انتظار حل الإشكال القائم و المتعلق بمقترح المجلس البلدي لمواصلة بقية إجراءات المصادقة. الشروع في المرحلة الثانية من الدراسة خلال شهر فيفري 2019	**دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية المحرس:** البلدية بصدد إعداد الإذن الإداري لانطلاق الدراسة . سنة 2019المرحلة الأولى من الدراسة	**دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية قرمدة:** تمت المصادقة على ملف المرحلة الاولى من الدراسة على انظار المجلس البلدي للمداولة بتاريخ 15 نوفمبر 2017 بصدد إعداد ملف قرار التحديد (تذكيرنا إلى البلدية بتاريخ 3 ديسمبر 2018) إحالة ملف قرار التحديد إلى إدارة التعمير قبل موفى فيفري 2019

	دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية سافية الدائر: تمت المصادقة على المرحلة الأولى من الدراسة بتاريخ 31 جانفي 2018يصدد إعداد ملف توجه اللجنة الوطنية لحصر التجمعات السكنية والتوسعات العمرانية بعد أن تم الحصول على رأي المصالح الجهوية للفلاحة. إحالة ملف توجه اللجنة إلى إدارة التعمير قبل موفى فيفري 2019			
	دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة العجانة: تمت عقد جلسة بتاريخ 8 اكتوبر 2018 بحضور البلدية للتداول بشأن فسخ الصفقة من طرف المجلس البلدي. فسخ الصفقة قبل موفى فيفري 2019			
	دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة السمارة : نظرا لوفاة صاحب تمت إحالة فسخ الصفقة إلى مصالح الولاية بتاريخ 11 ديسمبر 2018. فسخ الصفقة قبل موفى ديسمبر 2018			
	دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة بلياة : تم التداول بشأن فسخ الصفقة من طرف المجلس البلدي يوم 9 ديسمبر 2018. فسخ الصفقة قبل موفى جانفي 2019			
	دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة السعادي: تم التداول بشأن فسخ الصفقة من طرف المجلس البلدي يوم 9 ديسمبر 2018.			

	فسخ الصفقة قبل موفى جانفي 2019	
	دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة الحشيشينة : تمت مراسلتنا من طرف البلدية بتاريخ 5 نوفمبر 2018 بمداولة المجلس البلدي بخصوص إعادة دراسة مثال التهيئة العمرانية و بصدد إعداد ملف فسخ الصفقة. فسخ الصفقة قبل موفى جانفي2019	
	مثال التهيئة التفصيلي لمنطقة دخان: تمت مطالبة الوكالة العقارية الصناعية بمدنا بملف المرحلة الأولى محين بتاريخ 29 جانفي 2018. تم عقد جلسة عمل بمقر إدارة التعمير بتاريخ 12 سبتمبر 2018 وتبين أن الوكالة العقارية الصناعية لم تستجب للملاحظات المضمنة ضمن مكتوب إدارة التعمير بتاريخ 9 جانفي 2018. **مثال التهيئة التفصيلي لمنطقة القنة:** اما لمنطقة القنة بمعتمدية عقارب فان التأخير الحاصل يتعدى مشمولات الادارة الجهوية ذلك ان الاشكال يكمن في سعي السلط الجهوية لتجاوز مشكل الموارد المائية. من المتوقع النظر في الملف المحين خلال شهر جانفي 2019	**31-دعا فريق الرقابة الى مزيد تنظيم تدخل مصلحة التهيئة الترابية والتعمير بخصوص ملفات التقسيمات.**
بصدد الإنجاز: تدعو الهيئة الى مزيد الحرص على تنظيم تدخل مصلحة التهيئة الترابية والتعمير بخصوص ملفات التقسيمات.	بالنسبة للنقطة المتعلقة بإمكانية التقليص في آجال انعقاد جلسات التقسيمات المقترح يبقى للدرس وذلك لكثرة التزامات المصلحة وكمية العمل وتنوعه بها (امثلة تهيئة عمرانية – تقسيمات – معاينات	

ما هي الاجراءات المتخذة للغرض والنتائج الفعلية التي تم التوصل اليها؟	– قبول وقتي او نهائي للدراسات .....) ومحدودية الموارد البشرية والمادية المتوفرة بالمصلحة مقارنة بحجم العمل والتزام بعض الفنيين بالمصلحة بحضور مختلف الجلسات واللجان اضافة الى التزامات بقية اعضاء لجنة التقسيمات ببقية اللجان. ويقدم الجدول اللاحق رزنامة اللجان الجهوية والبلدية للتقسيمات ورخص البناء بالنسبة لضعف نسبة الملفات المقبولة وأسباب رفض الكم الكبير من الملفات تمت دعوة البلديات في العديد من المناسبات إلى مزيد إحكام دراسة الملفات وتحسيسهم بضرورة التثبت فيها قبل عرضها على أنظار اللجنة الجهوية للتقسيمات لتفادي رفضها. في هذا الصدد تم اقتراح برمجة دورات تكوينية لفنيي البلديات خلال الثلاثية الأولى لسنة 2019 بالنسبة للنقطة المتعلقة بعدم تركيز لجان بلدية للتقسيمات بالبلديات التي تتوفر فيها الموارد البشرية والمادية التي نؤهلها لذلك فان الادارة الجهوية تسعى الى التنسيق مع هذه البلديات وحثها على تركيز هذه اللجان ومعاضدتها خاصة بعد إصدار مجلة الجماعات المحلية. ستسعى الإدارة إلى معاضدة البلديات في تركيز هذه اللجان خلال السداسي الأول من سنة 2019.	كما تدعو الى مزيد التنسيق مع البلديات.

ايام العمل	اللجان
الاثنين	اللجنة الفنية البلدية لرخص البناء ببلدية صفاقس

الثلاثاء	دراسة الملفات التي سيقع عرضها على انظار اللجنة الجهوية للتقسيمات PRECOMMISSION
الاربعاء	اللجنة الجهوية للتقسيمات بالتداول النصف شهري مع اللجنة البلدية للتقسيمات ببلدية صفاقس
الخميس	اللجنة الفنية البلدية لرخص البناء ببلدية صفاقس
الجمعة	التداول النصف الشهري بين اللجان البلدية لرخص البناء بين بلدية العين و ساقية الزيت .

تقرير تفقّد
بالإدارة الجهويّة للتّجهيز بقبلّي

-=oOo=-

في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2018 قامت التفقدية العامة بإجراء مهمة تفقد معمق للإدارة الجهوية بقبلي شملت كل الجوانب الفنية والإدارية والمالية .

المهمّة:الإذن بمأمورية عدد 91 لسنة 2018 بتاريخ 01 أكتوبر 2018.

نوعيّة المهمّة:تفقد معمّق بالإدارة الجهويّة للتّجهيز بقبلّي.

مصدر المهمة: البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2018.

المدة : من 2018/10/01 إلى 2019/03/22.

فحوى المهمّة:زيارة ميدانيّة للإدارة الجهويّة للتّجهيز بقبلّي ولبعض مشاريع البنايات المدنيّة والجسور والطرقات ومراقبة عامّة للطّرقات المرقّمة ولورشة إصلاح المعدّات ولمختلف الفروع والمصالح (الجسور والطرقات، البنايات المدنيّة، الإسكان، التّهيئة العمرانيّة والتّرابيّة، الشؤون الإداريّة والماليّة والعقاريّة والأرشيف، مكتب الضّبط ،مغازة المواد المكتبيّة ومواد التّنظيف،)والتّثبّت من مدى إتّباع مختلف الإجراءات القانونيّة والتنظيميّة التّى نصّت عليها مختلف النّصوص القانونيّة والترتيبيّة في الغرض وإجراء العديد من المقاربات على غرار مخزون الزّيوت وقطع الغيار والتصرّف في المحروقات، والتثبّت من نسبة التّأطير ومن حسن توظيف الموارد الماليّة والبشريّة.

<u>نتائج مهمّة التّفقّد المعمّق:</u>

توصّل فريق الرقابة بعد إجراء المهمّة الرقابيّة إلى النّتائج التاليّة :

1) العديد من الإخلالات في التّصرّف الإداري و ضعف في تكوين ورسكلة وتوزيع الموارد البشريّة.
2) ضعف في التّنسيق بين المصالح الإداريّة والفنيّة في خصوص استهلاك الإعتمادات.
3) غياب خطّة عمل واضحة لتطوير أساليب العمل وتقويّة المردوديّة.
4) عدم استغلال منظومة التّصرّف بالنّسبة لمكتب الضّبط ومخزون قطع الغيار والمحروقات والإقتصار على الطّريقة اليدويّة.
5) تسجيل تأخير كبير في نسق إنجاز العديد من مشاريع الجسور والطرقات والبنايات المدنيّة.
6) ضعف الدّراسات الفنيّة لبعض المشاريع وغيابها في مشاريع أخرى مما يتسبّب في التّرفيع في المبالغ الجمليّة للصّفقات والتّأخير في إنجاز المشاريع وغياب التّنسيق المحكم مع الهياكل المعنيّة ومختلف المستلزمين العموميين.
7) عدم إيلاء العناية اللاّزمة لعنصر المتابعة والمراقبة وجودة الأشغال للعديد من المشاريع وخاصّة المتعثّرة منها.
8) غياب خطّة عمل واضحة للإستغلال الأمثل لقدرات وإمكانيّات المقاولات الصّغرى ضمن البرنامج التّحفيزي لتشغيل الشّباب.
9) نقص في إحكام التّصرّف في المخزون (المواد المكتبيّة ومواد التّنظيف وقطع الغيار) وذلك بسبب سوء التّنظيم وضعف المتابعة وغياب الجرد السّنوي في بعض الأحيان.
10) عدم إيلاء العناية الكافيّة لحماية الملك العمومي للطرقات.
11) بطء في تنفيذ البرنامج الخصوصي للسّكن الإجتماعي وأمثلة التّهيئة العمرانيّة.

مقترحات فريق الرقابة:

أوصى فريق الرقابة بجملة من المقترحات قصد تفادي الإخلالات وتحسين مردودية مختلف مصالح الإدارة الجهوية وتتلخص خاصة في :

- ضرورة تكوين فريق مكتب الضبط للتّمكن من اعتماد **المنظومة الإلكترونيّة الخاصّة بتسجيل المراسلات.**
- دعوة الإدارة لتكوين بعض الأعوان في **مجال الوقاية والسّلامة المهنيّة.**
- دعوة الإدارة إلى الملاءمة بين حجم العمل وتوزيع الأعوان على مختلف المصالح.
- ضرورة قيام الإدارة الجهويّة بالمراقبة الطّبيّة والإداريّة للأعوان الذّين يتمتّعون بعطل مرض بصفة متكرّرة.
- يوصي فريق الرّقابة بضرورة التّقيّد بالنّصوص التّرتيبيّة عند تسيير**اللّجان الإداريّة المتناصفة.**
- دعوة الإدارة إلى اعتماد **برمجة سنويّة** للتّزود بالحاجيات اللاّزمة من المواد المكتبيّة وورق الطّباعة.
- ضرورة الإلتزام**بمقتضيات الفصول 212 و213 و214 من مجلّة المحاسبة العموميّة** والقيام بالجرد السّنوي لكل المعدّات والآلات الموضوعة على ذمّة الإدارة الجهويّة.
- يؤكّد فريق الرّقابة على ضرورة اعتماد آليّة الرّسكلة والتّكوين للرّفع من كفاءة الموارد البشريّة.
- إلتزام الإدارة بمقتضيات النّصوص القانونيّة في ما يتعلّق بالشّراء العمومي وخاصّة **توسيع المنافسة** بالقدر الكافي لضمان أسعار تفاضليّة والحرص على جودة الخدمات المقدّمة من طرف المزوّدين.
- ضرورة صياغة برنامج متكامل لصيانة الطرقات والمسالك قصد **الإستغلال الأمثل للمعدّات المتوفّرة بالفروع وتحسين مردوديّتها**.
- ضرورة اعتماد المحاسبة التّحليليّة لتتمكّن الإدارة من تحديد الحاجيّات بكلّ دقّة لتفادي القيام بالتزوّد بمواد و مستلزمات غير موجبة.
- ضرورة إدراج جميع المنشآت الفنيّة والمائيّة الهامّة التّي يتجاوز طولها 3 أمتار بأطلس خاص.
- ضرورة تكليف مكاتب استشاريّة للإشراف على انجاز الأشغال خاصّة بالنّسبة للمشاريع الطّرقيّة ذات الكلفة الهامّة.
- مزيد **إحكام التّصرّف** في البرنامج التّحفيزي الذّي ينجز من قبل المقاولات الصّغرى تماشيا مع الإعتمادات المتوفّرة للغرض.
- حسن مسك دفاتر الحضيرة وتعميرها بكل دقة مع ضرورة اعتماد دفاتر الحضيرة المقيّسة.
- ضرورة إيلاء العناية اللاّزمة بالسّلامة والوقاية من الحوادث بمختلف المشاريع.
- الحرص على استكمال مختلف برامج السكن نظرا لصبغتها الإجتماعيّة.

وقد تمّت موافاة الإدارة الجهويّة بملاحظات التّفقديّة العامّة قصد الشّروع في رفع الإخلالات والنّقائص والبدء في الإصلاحات اللاّزمة.

تقريـــر تفقد

بالإدارة الجهوية للتّجهيز بمدنين

-=oOo=-

في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2018 قامت التفقدية العامة بإجراء مهمة تفقد معمق للإدارة الجهوية بمدنين شملت كل الجوانب الفنية والإدارية والمالية.

مصدر المهمة: البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2018.

المهمّـــة :الإذن بمأموريّة عـ192ـدد/2018 بتاريخ 01 أكتوبر 2018.

نوعية المهمة: تفقد معمق لكل أوجه التصرف.

المدة : من 2018/10/22 إلى 2020/01/17.

فحوى المهمّة: تمّ التنقّل لمقرّ الإدارة الجهوية للتجهيز بمدنين حيث تم الاطلاع على نشاط جميع المصالح إضافة إلى أخذ عينات من بعض الملفات الفنية والإدارية والمالية كما قام فريق الرقابة بـ :

- زيارة كل الفروع الراجعة بالنظر للإدارة الجهوية.
- إجراء تفقد لشبكة الطرقات المرقمة بكامل الولاية.
- إجراء تفقد لبعض مشاريع البنايات المدنية.
- معاينة ميدانية لنشاط بطاحات جربة.

<u>نتائج مهمّة التّفقّد المعمّق:</u>

إنتهت جملة الأعمال إلى ما يلي :

1) عدم توازن في توزيع العملة بين مختلف المصالح والفروع حيث تستأثر الإدارة الفرعية للبطاحات بقرابة 60 % من عدد الأعوان
2) إفتقار ورشة السيارات ومخزن قطع الغيار لمنظومة التصرّف في الوقود ومنظومة التصرّف في المخزون، مع غياب الإشراف على هذه التطبيقات والمعدات الإعلامية.
3) تشتّت عملية تزويد الوقود لسيارات المصلحة ولسيارات المصلحة ذات إستعمال ثانوي بين مضخة الورشة (Vrac)والمقتطعات.
4) محدودية تدخلات الورشة في عمليات الصيانة حتى البسيطة منها على غرار تغيير الزيوت أو إصلاح العجلات،
5) نقص في التشوير الوقتي للحضائر وهو ما يؤثر على سلامة مستعملي الطريق.
6) غياب برنامج واضح للتدخل والصيانة سواء بطريقة مباشرة نظرا لمحدودية الإطار البشري ونقص المعدات أو عن طريق المقاولات الصغرى.
7) تأخير كبير في إنجاز بعض مشاريع البنايات المدنية إضافة إلى نقص في إتمام ملفات الختم النهائي لمشاريع البنايات المدنية، حيث تم تسجيل إلى حدود موفى فيفري 2019، الشروع في ختم 13 ملف صفقة من جملة 40 صفقة تم قبولها نهائيا.

8) نسبة ضئيلة للملفات المقبولة في رخص البناء لسنوات 2016-2017-2018 حيث تتراوح بين 32 % و40 %.
9) ملفات الختم النهائي للسكن الاجتماعي (20 قسط) تشهد تأخيرا واضحا.
10) نقص الأعوان المكلّفين بالنظافة وهو ما لاحظه فريق الرقابة على عين المكان حيث أنّالبطاحات لا يقع تنظيفها باستمرار إضافة إلى تكليف عون برتبة **عامل** بمهمّة **وكيل مقابيض** خلافا للمذكرة العامّة لوزير الماليّة عدد 31 بتاريخ 30 جانفي 1975 والتي تنصّ على إختيار وكيل مقابيض من بين الأعوان المباشرين فعليا والمرسّمين بإطارهم الإداري والفنّي من الصنف "ب" على الأقل لضمان توفّر حد أدنى من الكفاءة المهنيّة،
11) عدم إحترام مبدأ الأولوية من قبل بعض المسافرين ممّا ينتج عنه كثرة المناوشات بالمرفأ في ظل غياب مذكرة عمل في الغرض تضبط القائمة الحصرية للمتمتّعين بالأولوية ويقع نشرها للعموم وتعليقها عند حاجز العبور بالمرفأ.
12) عدم الاستناد على برنامج واضح لصيانة البطاحات يؤخذ فيه بعين الاعتبار الحاجة الملحة لأكثر عدد ممكن منها عند فترات الذروة، حيث لوحظ أن عدد هام من أسطول البطاحات في طور الصيانة والتجديد، وهو ما يحدّ من مردودية هذا المرفق،إضافة إلى التأخير الكبير في تنفيذ صفقة تجديد وصيانة البطاحات من قبل الشركة المتعاقد معها.
13) غياب سياسة واضحة لترشيد إستهلاك الوقود بالبطاحات حيث أنّ المبالغ المخصّصة لها في إرتفاع من سنة إلى أخرى، كما لوحظ غياب آليات لمراقبة عملية تزويد وإستهلاك الوقود وتحديد الكميات بدقّة.

مقترحات فريق الرقابة:

أوصى فريق الرقابة بجملة من المقترحات قصد تحسين من مردودية مختلف مصالح الإدارة الجهوية وتتلخص خاصة في :

- حسن توزيع الأعوان بين مختلف المصالح وذلك لضمان حد أدنى من إستمرارية المرفق العام في أفضل الظروف، كما يؤكد فريق الرقابة على مزيد حوكمة التصرف في الأعوان بالبطاحات وفرض مزيد من الانضباط وإحترام جداول أوقات العمل بما يضمن حسن سير المرفق العام.

- الحرص على حسن التعامل مع العرائض الواردة من خلال إحترام الآجال وإمداد المواطن بالمعلومة اللاّزمة وإجابته عن كل إستفساراته تبعا لمقتضيات **منشور الوزير الأول عدد 29 لسنة 2002 المؤرّخ في 31 أكتوبر 2002 والمتعلق بدعم مكاتب العلاقات مع المواطن وتثمين دورها**.

- ضرورة إستعمال منظومة التصرّف في المخزون لتسجيل كلّ عمليّات التزوّد والتزويد التي يتمّ إجراؤها بمختلف المصالح.

- الحرص على ترشيد إستهلاك الطاقة وتنفيذ توصيات **منشور رئيس الحكومة عدد 11 بتاريخ 17 أفريل 2019 والمتعلق بترشيد إستهلاك الطاقة بالهياكل والمؤسسات والمنشات العمومية.**
- مزيد إحكام التصرف في إعتمادات الصيانة مع التسريع في نسق إستهلاكها قبل موفى السنة المالية تبعا لأحكام مجلة المحاسبة العمومية.

- مزيد تنظيم عمل الفروع بتسجيل تدخلاتها المختلفة وكذلك التنسيق مع مصلحة الصيانة بالإدارة الجهوية.

- ضرورة التنبيه على المقاولة بتدعيم علامات التشوير الوقتي للحضيرة تطبيقا لتوصيات **مذكرة العمل عدد 161 بتاريخ 04 ديسمبر 2015 والمتعلقة بتركيز الإشارات والعلامات المرورية اللازمة بحضائر الأشغال وتوفير وسائل السلامة والوقاية من الحوادث داخلها،** وإعتماد ملفّات إنجاز مصادق عليها من قبل الإدارة الجهويّة مع الحرص على المتابعة الحينيّة للإنجاز خاصّة عند تنفيذ المنشآت الفنيّة والمائيّة وعند صبّ الخرسانة المسلّحة.

- الاهتمام المتواصل بشبكة الطرقات وتهيئتها بصفة دورية بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة حتى تصبح أكثر ملاءمة لمستعملي العربات والشاحنات خاصة في النقاط السوداء التي تمثل خطرا على سلامة مستعملي الطريق، مع العمل على تشجيع وتأطير أصحاب المقاولات الصغرى حتى يتمكنوا من القيام بدور المساندة لمصالح الإدارة وخاصة الفروع في مختلف أنشطة الصيانة والتعهّد.

- الصرامة في التعامل مع المقاولات في تنفيذ الأشغال واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب قانون الصفقات في حق كل مقاولة تبدي تراخي وتقدّم بطئ في الانجاز.

- الحرص على إعداد ملفات الأختام النهائية في الآجال الواردة بالأمر المنظم للصفقات العمومية مع العمل على تطبيق مقتضيات **منشور وزير التجهيز عدد 198 بتاريخ 26 نوفمبر 2019 حول إحترام الآجال المتعلقة بإعداد وإحالة ملفات الأختام النهائية للصفقات العمومية وتحرير الضمانات البنكية.**

- دعوة الإدارة الفرعية للبطاحات إلى برمجة عمليات الصيانة في الإبان حتى تضمن حد أدنى من مردودية الأسطول إضافة إلى حسن توزيع الأعوان.

- دعوة الإدارة الفرعية للبطاحات إلى القيام بعمليات تعهد و صيانة دورية لمنظومة الاستخلاص، ويقترح فريق الرقابة من ناحية أخرى إعداد برنامج تكوين للأعوان المكلفين بمهمة الاستخلاص بالتنسيق مع المزود.

- ضرورة ضبط قائمة حصرية للمتمتّعين بالأولوية يتم نشرها للعموم وتعليقها عند حاجز العبور بالمرفأ للحد من التدخلات العشوائية والتي أدت إلى التأثير على سير المرفق.

- دعوة الادارة الفرعية للبطاحات إلى إتباع برنامج صيانة دوري وفعال يستشرف الأعطاب والتدخلات للقيام بعمليات الإصلاح اللازمة في الإبان.

وقد تمّت موافاة الإدارة الجهويّة بملاحظات التّفقديّة العامّة قصد الشّروع في رفع الإخلالات والنّقائص والبدء في الإصلاحات اللاّزمة.

تقريـــر تفقّد
بالإدارة الجهوية للتّجهيز بقابس
-=oOo=-

في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2019 قامت التفقدية العامة بإجراء مهمة تفقد معمق للإدارة الجهوية للتّجهيز بقابس شملت كل الجوانب الفنية والإدارية والمالية.

مصدر المهمة: البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2019.

المهمّـــة:الإذن بمأموريّة عـ85ـدد/2019 بتاريخ 14 أكتوبر 2019.

المدة : 2019/10/14 إلى 2020/09/04.

نوعية المهمة: تفقد معمق لكل أوجه التصرف.

فحوى المهمّة: زيارة ميدانيّة للإدارة الجهويّة للتّجهيز بقابس ولبعض مشاريع البنايات المدنيّة والجسور والطرقات ومراقبة عامّة للطّرقات المرقّمة والمسالك الرّيفيّة ولورشة إصلاح المعدّات ومختلف الفروع والمصالح (الجسور والطرقات، البنايات المدنيّة، الإسكان، التّهيئة العمرانيّة والتّرابيّة، الشؤون الإداريّة والماليّة والعقاريّة والأرشيف، مكتب الضّبط ،مغازة المواد المكتبيّة ومواد التّنظيف)والتّثبّت من مدى إتّباع مختلف الإجراءات القانونيّة والتّنظيميّة التّى نصّت عليها مختلف النّصوص القانونيّة و التّرتيبيّة في الغرض و إجراء العديد من المقاربات على غرار مخزون الزّيوت و قطع الغيار والتّصرّف في المحروقات، والتّثبّت من نسبة التّأطير ومن حسن توظيف الموارد الماليّة والبشريّة.

<u>نتائج مهمّة التّفقّد المعمّق:</u>

1) عدم التوازن في توزيع العملة بين مختلف المصالح والفروع.
2) نقص في التّحكّم في استغلال وتشغيل بعض المنظومات والتّطبيقات على غرار مكتب الضّبط والأرشيف ومغازة المواد المكتبيّة ومواد التّنظيف.
3) غياب خطّة عمل واضحة لتطوير أساليب و مردوديّة العمل بالإدارة ومختلف الفروع.
4) نقص في العناية الكافيّة بحماية الملك العمومي للطّرقات.
5) غياب منظومة التّصرّف في المخزون (قطع الغيار والزّيوت والمحروقات) واعتماد طريقة التّصرّف التّقليديّة والتّسجيل اليدوي بالورشة.
6) نقص في الإحاطة بالمقاولات الصّغرى والحرص على تحسين مردوديّة البرنامج التّحفيزي وتوفير ممهّدات النّجاح.
7) نقص في تطبيق مقتضيات السّلامة بالعديد من حظائر البنايات المدنيّة.
8) نقص في عمليّة صيانة وتعهّد شبكة الطرقات والمسالك وتجهيزات السّلامة.

مقترحات فريق الرقابة :

أوصى فريق الرقابة بجملة من المقترحات قصد تفادي الإخلالات وتحسين مردودية مختلف مصالح الإدارة الجهوية وتتلخص خاصة في :

- ضرورة تكوين فريق مكتب الضبط للتّمكن من اعتماد **المنظومة الإلكترونيّة الخاصّة بتسجيل المراسلات**والإستعدادلإعتماد**منظومة "علّيسة" للتّصرّف الإلكتروني في المراسلات**.
- دعوة الإدارة لتكوين بعض الأعوان في **مجال الوقاية والسّلامة المهنيّة بالتّنسيق مع المصالح الجهويّة للحماية المدنيّة**.
- دعوة الإدارة إلى الملاءمة بين حجم العمل و توزيع الأعوان على مختلف المصالح.
- ضرورة قيام الإدارة الجهويّة بالمراقبة الطّبيّة والإداريّة للأعوان الذّين يتمتّعون بعطل مرض بصفة متكرّرة.
- يوصي فريق الرّقابة بضرورة التّقيّد بالنّصوص التّرتيبيّة عند تسيير**اللّجان الإداريّة المتناصفةواللّجان الطبيّة**.
- دعوة الإدارة إلى اعتماد **برمجة سنويّة** للتّزود بالحاجيات اللاّزمة من المواد المكتبيّة وورق الطّباعة.
- ضرورة الإلتزام**بمقتضيات الفصول 212 و213 و214 من مجلّة المحاسبة العموميّة** والقيام بالجرد السّنوي لكل المعدّات والآلات الموضوعة على ذمّة الإدارة الجهويّة.
- إلتزام الإدارة بمقتضيات النّصوص القانونيّة في ما يتعلّق بالشّراء العمومي وخاصّة **توسيع المنافسة** بالقدر الكافي لضمان أسعار تفاضليّة والحرص على جودة الخدمات المقدّمة من طرف المزوّدين.
- ضرورة صياغة برنامج متكامل لصيانة الطرقات والمسالك قصد **الإستغلال الأمثل للمعدّات المتوفّرة بالفروع وتحسين مردوديّتها**.
- مزيد إحكام التّصرّف في البرنامج التّحفيزي تماشيا مع الإعتمادات المتوفّرة للغرض.
- ضرورة **التّحري في قرارات التّصفيف** التّي يتمّ تسليمها من قبل مصالح الإدارة الجهوية للتّجهيز وذلك بمزيد تدقيق بداية ونهاية النّقاط الكيلومتريّة لواجهة العقار المحاذية للطّريق.
- ضرورة الفصل بين مكتب الدّراسات الذّي يقوم بإعداد ملف طلب العروض ومكتب الدّراسات الذّي يقوم بإعداد ملف الإنجاز.
- حسن مسك دفاتر الحضيرة و تعميرها بكل دقة مع ضرورة اعتماد دفاتر الحضيرة المقيّسة.
- ضرورة إيلاء العناية اللاّزمة بالسّلامة والوقاية من الحوادث بمختلف المشاريع.
- الحرص على استكمال مختلف برامج السكن نظرا لصبغتها الإجتماعيّة.

وقد تمّت موافاة الإدارة الجهويّة بملاحظات التّفقديّة العامّة قصد الشّروع في رفع الإخلالات والنّقائص والبدء في الإصلاحات اللاّزمة.

تقرير سيتم متابعته من طرف الهيئة العليا للرقابة الإداريّة والماليّة في إطار متابعة القرب التي تعتزم القيام بها خلال سنة 2021.

تقريـــر تفقد
بالادارة الجهوية للتّجهيز بسوسة
-=oOo=-

في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2019 قامت التفقدية العامة بإجراء مهمة تفقد معمق للإدارة الجهوية بسوسة شملت كل الجوانب الفنية والإدارية والمالية .

مصدر المهمة: البرنامج السنوي للتفقد المعمق لسنة 2019.

المهمّـــة :الإذن بمأموريّة عـ92ـدد/2019 بتاريخ 24 أكتوبر 2019.

المدّة : 2019/10/14 إلى 2020/09/04.

نوعية المهمة: تفقد معمق لكل أوجه التصرف.

فحوى المهمّة: زيارة ميدانيّة للإدارة الجهويّة للتّجهيز بسوسة ولبعض مشاريع البنايات المدنيّة والجسور والطرقات ومراقبة عامّة للطّرقات المرقّمة والمسالك الرّيفيّة ولورشة إصلاح المعدّات ولمختلف الفروع والمصالح (الجسور والطرقات، البنايات المدنيّة، الإسكان، التّهيئة العمرانيّة والتّرابيّة، الشؤون الإداريّة والماليّة والعقاريّة والأرشيف، مكتب الضّبط ،مغازة المواد المكتبيّة ومواد التّنظيف،)والتّثبّت من مدى إتّباع مختلف الإجراءات القانونيّة والتّنظيميّة التّى نصّت عليها مختلف النّصوص القانونيّة والتّرتيبيّة في الغرض وإجراء العديد من المقاربات على غرار مخزون الزّيوت وقطع الغيار والتّصرّف في المحروقات، والتّثبّت من نسبة التّأطير ومن حسن توظيف الموارد الماليّة والبشريّة.

<u>نتائج مهمّة التّفقّد المعمّق:</u>

1) ارتفاع المبالغ المخصصة لصيانة أسطول العربات مع افراد بعض السيّارات بمبالغ هامّة للصّيانة وهو ما يدل على غياب الصّيانة الوقائيّةوالإعتماد على الورشات الخاصّة لإصلاح الأعطاب.
2) تعدد مهام وكيل الدفوعات الذّي يضطلع إضافة لمهمّته الأصليّة بتزويد البطاقات الذّكيّة بالمحروقات وكذلك التّكفّل بمهمّة عون تسوّق في بعض الحالات وهو ما يتعارض مع الفصل 152 من مجلّة المحاسبة العموميّة الذي يضبط المهمّة الوحيدة لوكيل الدّفوعات وهي تأديّة بعض المصاريف العموميّة.
3) عدم ايلاء نظام "متابعة حركة السيّارات" الأهميّة المطلوبة وفقا لتوجيهات الوزارة وعملا بتوصيّات منشور رئيس الحكومة عدد 25 لسنة 2018، المؤرّخ في 10 سبتمبر 2018 حول مزيد إحكام التّصرّف في العربات الإداريّة وترشيد نفقات استهلاك الوقود، وهو ما يحول دون التّحقق من الإستغلال الأمثل لوسائل النّقل وكذلك عدم التّمكّن من تطبيق عمليّة ترشيد استهلاك المحروقات.

4) تزويد بعض سيارات المصلحة والشّاحنات بالمازوط عن طريق مضخة الورشة وهو ما يتعارض مع توجّهات الدّولة في تعميم استعمال البطاقات الذّكيّة للتّزوّد بالمحروقات في إطار ترسيخ الشّفافيّة وتدقيق المتابعة الحينيّة للتّزوّد.
5) عدم التقيّد بتوجهات الوزارة في استعمال سيارات المصلحة المقتناة أواخر سنة 2015، والتّي يفترض أن توظّف حصرا في متابعة المشاريع المناطة بعهدة الإدارة، حيث عاين فريق الرّقابة تسخير سيارة منها لحضور النّدوات والدّورات التّكوينيّة.
6) عدم إنجاز عمليّة الجرد بالنّسبة لقطع الغيار بالمغازة في مخالفة لأحكام الفصول 212 و213 و214 من مجلّة المحاسبة العموميّة، حيث يكتفي رئيس الورشة باستخراج المعطيات حول المخزون المتواجد حينيا من خلال المنظومة.
7) وجود مخزون هام من العلامات المروريّة داخل مقرّات أغلب الفروع، والذّي من المفروض أن يستعمل لتعويض العلامات المهترئة أو المفقودة، مع ملاحظة غياب محاضر جرد شهرية أو سنويّة لهذه العلامات.
8) تفاوت في توزيع الأعوان الفنيين بين مصلحة المسالك الرّيفيّة التّي تتعهّد بعدد هام من المشاريع (11 مشروع) بإشراف ومتابعة لعدد 04 أعوان فنيين فقط ومصلحة صيانة واستغلال الطرقات (14 مشروع) بإشراف عدد16 عون فنّي.
9) عدم جديّة ودقّة الدّراسات الأوّليّة لبعض الأشغال مما يحيل إلى إشكاليات فنيّة عند البدء في الأشغال وكذلك إسناد الصّفقات بمبلغ يقلّ عن التّكلفة المقدّرة من قبل الإدارة وكذلك اقتراح ملاحق صفقة.
10) تأخّر آجال المصادقة على عقود المصمّمين ممّا يحول دون اتّخاذ التّدابير اللاّزمة في صورة إخلال أحد المصمّمين بالتزاماته التّعاقديّة (عدم احترام آجال تقديم الدّراسات، نقص في متابعة ومراقبة الأشغال، التّأشير على وثائق خلاص واستلام الأشغال ...).
11) تعطّل عدد هام من المشاريع بسبب تقاعس المقاولة عن الإنطلاق في الإنجاز (07 مشاريع) أو تخلّيها تماما عن الصّفقة (03 مشاريع) دون اتّخاذ الإدارة الإجراءات اللاّزمة تجاهها في الإبّان.
12) غياب متابعة حينيّة لقائمة المقاولات المرخّص لها والتّثبّت من تاريخ صلوحيّة التّراخيص وذلك من خلال قاعدة البيانات المدرجة بموقع الوزارة أو منظومة « lotus ».
13) توقف الإدارة عن إصدار محاضر البناء بدون رخصة لسنتي 2018 و2019 رغم اتّساع المناطق العمرانيّة بالولاية، مقارنة بسنتي 2016 (198 محضر) و2017 (133 محضر).
14) غياب التّنسيق مع السّلط الجهويّة عند توزيع الإعتمادات المخصّصة لبرنامج تحسين المسكن على المعتمديّات، ترتّب عنه عدم الأخذ بعين الإعتبار الكثافة السّكانيّة وعدد المنتفعين وبالتّالي انعدام التوازن في مبالغ المنح المسندة إضافة إلى تزايد الضّغط على المكلّفين بمتابعة البرنامج.

مقترحات فريق الرقابة :

أوصى فريق الرقابة بجملة من المقترحات قصد تفادي الإخلالات وتحسين مردودية مختلف مصالح الإدارة الجهوية وتتلخص خاصة في :

- ضرورة توزيع الأعوان بين مختلف المصالح لضمان حدّ أدنى من استمرارية المرفق العام.
- مزيد حوكمة التّصرّف في الأعوان وفرض مزيد من الإنضباط واحترام التّوقيت الإداري.
- ضرورة استعداد الإدارة لإستخدام منظومة التّراسل الإلكتروني "عليسة".
- يؤكد فريق الرّقابة على حسن التّعامل مع العرائض الواردة من خلال احترام الآجال و إمداد المواطن بالمعلومة اللاّزمة وإجابته عن كل استفساراته تبعا لمقتضيات منشور الوزير الأوّل عدد 29 لسنة 2002 المؤرّخ في 31 أكتوبر 2002 والمتعلّق بدعم مكاتب العلاقات مع المواطن وتثمين دورها.
- ضرورة تعميم ربط الحواسيب بشبكة الأنترنات باعتبارها وسيلة ضرورية يفرضها العمل الإداري اليومي.
- ضرورة تدارك ضعف موزع الشّبكة الإعلاميّة بالتّنسيق مع المركز الوطني للإعلاميّة.
- يدعو فريق الرّقابة إلى الحرص على تحيين المعطيات المدرجة بالتّقارير المنجزة دوريا ضمانا لحسن متابعة عمليّة التّزوّد بالمحروقات.
- ضرورة تسجيل المسافة ورقم العدّاد القديم والجديد بالنّسبة للآلات التّي تعمل عداداتها مع العمل على إصلاح العدادات المعطّبة بالنّسبة لباقي المعدّات وذلك لإضفاء أكثر شفافيّة على عمليّات التّزود بالوقود عملا بمذكرة وزير التّجهيز والإسكان والتّهيئة التّرابيّة عدد 16 بتاريخ 24 جانفي 2019 والمتعلّقة بإصلاح عدادات الآلات الثّقيلة والشّاحنات والسيارات وعدّادات خزّانات الوقود المعطّبة.
- يدعو فريق الرّقابة إلى إعفاء وكيل الدفوعات من مهمة تزويد البطاقات الذّكيّة بالمحروقات على اعتبار أنّها لا تدخل ضمن مشمولاته وفقا للفصل 152 من مجلّة المحاسبة العموميّة، مع العمل على تكوين عون آخر لهذا الغرض وكذلك إصدار مقرر يتم من خلاله تعيين عون تسوق يكون تحت إشراف الإدارة الفرعيّة للشؤون الإداريّة والماليّة والعقاريّة والأرشيف.
- ضرورة إعادة طلب استشارة في الغرض حين توفّر العدادات بالسوق عملا بمذكرة وزير التّجهيز والإسكان والتّهيئة التّرابيّة عدد 16 والمؤرّخة في 24 جانفي 2019 والمتعلقة بإصلاح عدادات الآلات الثّقيلة والشّاحنات والسيارات وعدادات خزّانات الوقود المعطّبة.
- ضرورة التّحكّم في في المصاريف المخصصة لصيانة وإصلاح العربات خاصة في ظل تقادم الأسطول.
- يدعو فريق الرّقابة إلى مزيد استغلال ورشة إصلاح العربات من خلال توفير الإمكانات اللاّزمة لإصلاح العجلات المطاطيّة دون اللّجوء للخواص قصد تجنّب مصاريف إضافيّة.
- ضرورة التّنسيق مع المصالح المركزيّة وإدارة المعدّات للمحافظة على المعدّات وذلك بإعداد جداول دورية حول حالة الأسطول.
- ضرورة توفير بطاقة تزويد بالمحروقات لكل آلة قصد التمكن من المتابعة الدقيقة لإستهلاك المحروقات.

- يدعو فريق الرّقابة إلى حسن توزيع وتوظيف الأعوان بين مختلف المصالح لمتابعة المشاريع وضمان حسن تنفيذها.
- ضرورة اعتماد توصيات مذكرة العمل عدد 161 بتاريخ 04 ديسمبر 2015 والمتعلّقة بتركيز الإشارات والعلامات المرورية اللاّزمة بحضائر الأشغال وتوفير وسائل السّلامة والوقاية من الحوادث بها، مع الحرص على حسن تركيزها تفاديا لعمليات السرقة.
- ضرورة اعتماد الدقة عند إعداد دراسات الأشغال حتى يقع تفادي سوء التّقدير لقيمة المشروع.
- الملاءمة بين نسبة تقدم الأشغال ونسبة المبالغ المدفوعة من المبلغ الجملي للصّفقة مع التقيد بمقتضيات الأمر المنظّم للصفقات في جزئه المتعلّق بالتّسبيقات (الفصول من 92 إلى 96).
- ضرورة إعداد ملفات الأختام النّهائيّة في آجالها.

وقد تمّت موافاة الإدارة الجهويّة بملاحظات التّفقديّة العامّة قصد الشّروع في رفع الإخلالات والنّقائص والبدء في الإصلاحات اللاّزمة.

تقرير سيتم متابعته من طرف الهيئة العليا للرقابة الإداريّة والماليّة في إطار متابعة القرب التي تعتزم القيام بها خلال سنة 2021.